

## في شروط الاستبداد والديمقراطية

دراسة في الظاهرة الديمقراطية المحققة في ضوء فشل "الربيع العربي" مع حالة دراسية: "إسرائيل"

ناجح شاهين

جامعة بيت لحم - رام الله/فلسطين، [Najehshahin@yahoo.com](mailto:Najehshahin@yahoo.com)

### الملخص

يقرأ هذا البحث فكرة الديمقراطية نظرياً وتاريخياً في ضوء الفشل الذي منيت به الموجة الأخيرة من موجات الديمقراطية، والتي كانت البلاد العربية ساحتها المفترضة. لقد اتضح على نحو حاسم أن الديمقراطية ليست قدرأ حاسماً وخطوة إجبارية في مسار الشعوب والدول جميعاً باتجاه "التقدم" والحدثة. استدعى ذلك أن نقوم باستعراض فكرة الديمقراطية نظرياً ومحاولة تطويرها عن طريق اقتراح نظرية جديدة لتفسير الظاهرة الديمقراطية ونقيضها الأوتوقراطي. ونزعم في هذه النظرية أن هناك ثلاثة أشكال للاستغلال الاجتماعي/السياسي هي التي تحدد إمكانية نجاح السيرورة الديمقراطية:

1. هناك شكل من الاستغلال المعتم يظهر بشكل جلي في الرأسماليات الصناعية "المتقدمة" في أوروبا وشمال أمريكا حيث يبدو للجمهور أن مصيرهم الاجتماعي هو شأنهم الفردي، وأن الدولة ليست ذات صلة بوضعهم الاقتصادي أو المالي أو فقرهم أو غناهم. وهذا الوضع يسمح بأن تزدهر الديمقراطية بسبب غياب التحدي الأخطر للنظام، ألا وهو تحميله مسؤولية البؤس الاجتماعي الذي يتطلب التغيير والثورة.
2. أما في حال كون الاستغلال شفافاً ومرئياً بالنسبة للجمهور مثلما هو الحال في الدول العربية، أو الدول التي تعيش ما قبل الصناعة، فإن تراكم الثروة لدى الطبقة المسيطرة يتم عن طريق انتزاع الفائض على نحو مباشر وعنيف. وهو ما يستدعي تدخل جهاز الدولة الإكراهي، كما أنه يمنع بحسم الديمقراطية التي تعني هنا موت النظام فوراً عبر صندوق الانتخابات.
3. هناك حالة بين بين يتأرجح فيها الوضع بين العتمة والانكشاف وفيها تتأرجح البلاد سياسياً بين الديمقراطية والأوتوقراطية وهو ما ينطبق على حالات مثل تركيا وإسرائيل وتونس وكاريليا (في الهند) وغيرها. تقدم إسرائيل نموذجاً للديمقراطية ذات الكثافة المنخفضة التي تتأرجح بين السيطرة عبر استخدام الإعلام والأيديولوجيا والسيطرة عن طريق استخدام جهاز الدولة الإكراهي. وفي هذا السياق يبدو العرب الفلسطينيون في حدود 1948 مشكلة كأداء تظل جوهرياً سبباً في وجود إسرائيل في موقع المنتصف بين الديمقراطية والأوتوقراطية. وهذا الموضوع يناقشه البحث بإسهاب بغرض فهم آليات عمله، ومحاولة التنبؤ بسيرورته وصيرورته.

**الكلمات المفتاحية:** الاستغلال الشفاف، الاستغلال المعتم، الأوضاع الملتبسة، التحول الديمقراطي، متصل الاستبداد والديمقراطية، الهيمنة الطبقة، الديمقراطية والأوتوقراطية، المركز والمحيط.

## المقدمة

بدا مطلع التسعينيات من القرن الماضي أن الديمقراطية قد أصبحت "ديناً" يؤمن به البشر جميعاً. كما بدا أنها أصبحت وصفة للنجاح في مستوى الفرد والجماعة على السواء. وانتشرت "مزاعم" تروج فكرة فحواها أن زمن الديمقراطية السعيد سيحل في كل مكان. وقد جاء الربيع العربي ليشكل ما بدا وكأنه موجة جديدة على طريق تعميم النموذج الديمقراطي "المنتصر" على "الشمولية" الشيوعية ليشمل العالم كله. كانت موجة أوروبا الشرقية قد نجحت في ذلك إلى حد بعيد، خصوصاً إذا اخترنا التعاطي مع مفهوم الديمقراطية "قليلة الكثافة".

لكن البلاد العربية قلبت اتجاه الواقع والبحث على السواء. ذلك أنها شكلت تحدياً واضحاً للتحول الديمقراطي: تم احتلال العراق ووضعه تحت الإشراف "الديمقراطي" الأمريكي، وتم إسقاط زين الدين بن علي والقذافي وحسني مبارك، وفتحت حرب كونية إقليمية وأهلية في سوريا، وجرت انتخابات في اليمن، تلتها حرب أهلية، لكن من الواضح أن الديمقراطية لم تتجح في أن تكون نظاماً قابلاً للتطبيق في هذه البلاد قط.

وهكذا أصبح من حق البعض مثلنا أن يزعم أن الديمقراطية ليست على ما يبدو حبة "الباراسيتامول" التي يلزم تحريف اسمها التجاري قليلاً هنا أو هناك لتظل هي الوصفة التي يمكن أن يتناولها كل من لديه بعض الألم أو الحرارة. الديمقراطية المطبقة تختلف كثيراً من بلد إلى آخر، كما أن الوصفة الديمقراطية لم تتجح بأي شكل من الأشكال في بلدان كثيرة. علينا إذن أن نسأل بجدية: هل طرح التحول الديمقراطي بوصفه مهمة سياسية في بعض البلدان (مثل العربية أو الأفريقية) هو تصور زائف للمشكلة؟ هل هو طرح لسؤال خاطئ لا إجابة له، بسبب أنه مبدئياً مطلب تعجيزي، يشبه أن نطلب من تلميذ أن يحدد لنا خصائص "الدائرة المربعة"، أو أن يقوم برسمها على الورق؟

انطلاقاً من مثل هذه الهواجس اتجهنا إلى اقتراح "نظرية" مختلفة في تحليل الظاهرة الديمقراطية فكراً وممارسة. ونقوم في هذا الجزء الأول من مشروعنا البحثي بتقديم التأسيس النظري لدراسة موضوع الديمقراطية المحققة مع حالة واحدة هي إسرائيل، ولا بد أن تتلوه حالات أخرى، نطمح أن تشمل الولايات المتحدة، والسلطة الفلسطينية، والسعودية، إلى جانب الدول التي شهدت "الربيع"، والمتمثلة في تونس ومصر وليبيا واليمن وسوريا. إن ما وقع في دول "الربيع" يقدم الدليل الملموس على

سذاجة التصورات السابقة للديمقراطية، ولكنه في اعتقادنا لا يقدم شيئاً جديداً تماماً فيما يخص حدود المشروع الديمقراطي الذي نرى أنه ولد أساساً في سياق الحداثة في غرب أوروبا وشمال أمريكا بشكل تاريخي محقق، يجافي "الإشاعات" التي يحملها الجمهور عنه بوصفه معادلاً موضوعياً للحرية والعدالة وربما الخير والجمال.

يمكن القول إذن: إن هذا الجزء الذي نقدمه هنا يأتي بوصفه محاولة لتطوير رؤية نظرية لمعضلات نظرية الديمقراطية مفهوماً وتطبيقاً، ولن نتمكن في الحدود المتاحة من تقديم أكثر من حالة دراسية واحدة هي "إسرائيل" التي تمثل بالفعل إحدى الحالات الطريفة للفهم الديمقراطي وتطبيقاته الواقعية. ولا بد أن نواصل تطوير الموضوع عن طريق حالات أخرى أشرنا إليها أعلاه.

## الفصل الأول

### \* فرضية الدراسة:

1. الديمقراطية في السياق الحديث/ المعاصر، هي شكل من الحكم الملائم للبنية الاجتماعية في غرب أوروبا وشمال أمريكا. ويلزم شروط مشابهة في البلدان الأخرى من أجل تحقق هذا النظام.
2. هناك متصل للديمقراطية والأوتوقراطية يناظر الاستغلال بتدرجه من الشفافية إلى الالتباس إلى العتمة.

### \* مدخل نظري وتسويغ:

يبدو لنا أن موضوع الديمقراطية موضوع مستهلك بالفعل، فقد تم إشباعه بحثاً كمياً وكيفياً وتظهيراً وخطاباً إيديولوجياً ودعائياً في أنحاء العالم كافة، وقد كان منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية محط اهتمام النخب الأكاديمية التي تقودها الجامعات الكبرى في الولايات المتحدة وأوروبا، وفي تصورنا المبدئي للحاجة إلى هذا البحث، فكرنا أن منطلقاتنا تختلف بطريقة نوعية عن الخطاب السائد حول الديمقراطية في مركز العالم وأطرافه، وخصوصاً في عالمنا العربي وإقليمنا الفلسطيني، لذلك نشرع في تأسيس مشروعيتنا النظرية بطرح بعض الأمثلة التوضيحية.

لقد ذهب بعض الآراء المفرطة في التفاؤل إلى أن السودان على تردي حالته الاقتصادية والسياسية على السواء، يمكن أن يخرج من أزمتة التنمية وضائقته الاقتصادية فور تبنيه الديمقراطية، كما ذهب آراء أخرى إلى حد اعتقاد أن هم فلسطين أو العراق هو هم ديموقراطي أساساً، مع أن هذين الإقليمين مبتليان بأمراض عديدة دون حاجة إلى التأكيد على واقعة غياب الاستقلال السياسي. وانطلاقاً من هذه الأمثلة الأولية البسيطة، فكرنا في أن الحاجة تدعو إلى العودة إلى المنابع، إن جاز التعبير، لفحص خصائص الديمقراطية الناجزة لا الديمقراطيات الناشئة أو أنصاف الديمقراطيات، ومن هنا نجد أن علينا فحص شروط الديمقراطية ومميزاتها في عالمها الأصلي الذي تفتحت فيه، وما زال أصحابه يميلون إلى عد أنفسهم مختلفين عن غيرهم؛ لأنهم يجسدون قيم الديمقراطية الحققة، ويقدمون الشروط العزيزة على الاستسناخ من أجل نظام لا يضاويه شيء في صلاحيته للحكم السياسي. ويذهب بعض هؤلاء إلى أن الديمقراطية هي شيء يعادل "مثال الخير" بالمعنى الأفلاطوني للكلمة، ولكن آخرين يميلون إلى التخفيف من غلو هذه اللفظة بالقول: إن الديمقراطية ليست الخير مجسداً، وإنما هي أفضل النظم الموجودة، أو أقلها سوءاً على أقل تعديل. ونحن نظن أن الحكم المعياري في هذا المضمار يشكل صعوبة حقيقية من وجهة نظر الباحث الذي يصبو إلى أن يقدم قراءة موضوعية للظاهرة. ومن هذا المنطلق سوف نسعى إلى النأي بأنفسنا -قدر الإمكان- عن أحكام القيمة معتبرين أن الاستقراء والتحليل البارد يجب أن يكونا ديدننا في هذه الدراسة.

نبدأ بالقول: إننا نرى الديمقراطية نوعاً من نظام الحكم السياسي الملائم لإدارة الصراع الاجتماعي بفعالية عالية وبتكلفة قليلة في أوقات وأماكن معينة. لكن ذلك لا يتحقق إلا في سياقات تاريخية محددة، وذلك على وجه التعيين عندما يتشكل وضع يصبح فيه الاستغلال الاجتماعي وعدم العدالة الاقتصادية غير مرتبين بالنسبة إلى معظم السكان، ما يمكن الجدل السياسي أن ينحصر في قضايا تافهة لا تؤثر في البنية الأساسية للمجتمع.

وفي هذا الوضع يمكن أن تتم الممارسة الديمقراطية بنجاح حتى عندما يكون مستوى التطور الناجز في دولة معينة منخفضاً من الناحية الاقتصادية، أو عندما يكون المجتمع -بلغة أكثر شيوعاً- متخلفاً، ويرزح سكانه تحت ألوان من الفقر المدقع. نسمي مثل هذا الوضع الذي لا يعي الناس فيه وجود الاستغلال، بالرغم من وجوده فعلياً، بالاستغلال المعتم. وهذه فكرة موجودة من حيث المبدأ، بشكل أو بآخر، في الأدبيات الماركسية، وخصوصاً في مدارس التبعية والنظام العالمي بألوانها وأطيافها المختلفة. ولا بد أننا مدينون عندما تبلرت لدينا المفاهيم الرئيسية في هذا البحث عن الديمقراطية إلى التحليل الأساسي للمجتمع الرأسمالي

المعاصر الذي قام به أقطاب هذه المدارس وخصوصاً إيمانويل ووالرشتين (Wallerstein) وسمير أمين. ومن نافلة القول: إن هذه المدارس تجتمع بشكل واضح على التقليل من أهمية الكلام على التحديث والتنمية... الخ، والتي تتم في ظل النظام العالمي بوصفها مجرد ممارسات أيديولوجية تغطي واقع إنتاج الهيمنة الطبقية في مستوى كوني.

إنن تقوم في سياق بحثنا باشتقاق مفاهيم قريبة من التحليل الذي تقدمه تلك المدارس، ونميل خلافاً لسيمور ليبست (Lipset) إلى القول: إنه إذا كان المجتمع مصنفاً في الإطار الذي يكون الاستغلال فيه شفافاً، فإن الديمقراطية تصبح محالاً، أو على الأقل محالاً في نطاق الواقع التجريبي، بغض النظر عن كون ذلك المجتمع غنياً أو مزدهراً أو ما إلى ذلك. وفي هذا السياق فإننا نقترح ثلاثة مفاهيم لتطبيقها على الاستغلال الاجتماعي، تتدرج من الاستغلال الشفاف إلى الملتبس إلى المعتم. بالرغم من أننا نرى مفهوم "الالتباس" مفهوماً مفيداً و "علمياً" إلا أننا نرى في لحظة الالتباس مجرد لحظة وسطية على المتصل ضمن عشرات اللحظات الأخرى. وتمتاز بتأرجح النظام السياسي لمجتمع ما بين الديمقراطية والأوتوقراطية. وعندما يزداد وعي الناس، نتيجة بعض العوامل الجائزة أو العابرة، يصبح الاستغلال أكثر شفافية ما يؤدي إلى زيادة تورط جهاز الدولة الإكراهي في كبت المعارضة ولجم تحركاتها. ويمكن في هذه اللحظة أن يحدث أي شيء بما في ذلك التراجع عن الديمقراطية وإلغاء مظاهرها كافة حتى لو كانت مقتصرة على انتخابات شكلية ضحلة عديمة الصدقية. ويعلمنا بيكر (Becker) الذي كتب في أثناء غليان مرجل الحرب العالمية الثانية في معرض دفاعه عن الديمقراطية الليبرالية، أنه عندما تتهدد السيطرة الطبقية، فإن الفاشية تصبح احتمالاً تاريخياً قوياً. (Becker, 1941, p.89) ومن ناحية أخرى إذا استمر الوضع على حاله، لتكون درجة الشفافية محدودة، فإن خليطاً من الديمقراطية السورية وقمع الدولة يمكن أن يفيا بالغرض ويوفر ما يلزم من أجل إدارة الصراع الاجتماعي مع بقائه جوهرياً تحت السيطرة.

ولكن ما الذي يجعل وضعاً معيناً حالة ممثلة لكل من الحالات الثلاث المعتمة أو الشفافة أو الضبابية أو أية درجات تفصيلية بينها؟ في رأينا أن الجواب معقد بقدر تعقيد الظواهر الاجتماعية نفسها ولعل أحد العوامل المهمة جداً هو بنية الاقتصاد. ولكن هذا ليس كل شيء، وإلا لكان تفسير الظواهر يعتمد على علاقة سببية خطية بسيطة. والواقع يخالف ذلك. إن بلداً مثل الهند يجب أن يكون أوتوقراطياً بامتياز، إذا أخذنا العنصر الاقتصادي سبباً كافياً وضرورياً أو حتى كافياً فحسب للأوتوقراطية. لكن الهند بلد ديمقراطي، وذلك راجع إلى أن علاقات الاستغلال الاجتماعي ليست شفافة إلى درجة كافية بالرغم من وجود اقتصاد

ما قبل حدائني أساساً، وطرق مباشرة في انتزاع الفائض لتحقيق تراكم الثروة. ونميل إلى أن العامل الحاسم في تفسير "تجاح" الديمقراطية الهندية إنما يعود إلى إبهام مفهوم الطبقة في الهند وامتزاجه بمفهوم الطائفة الهندوسية caste التي تأتي بالولادة ولا ترتبط بالضرورة بالوضع الاجتماعي من حيث علاقة الفرد بعملية الإنتاج كما تفهمها الأدبيات الماركسية. وهو الأمر ذاته الذي أدى دوراً هاماً في إعاقة ظهور فكرة الطبقة والأحزاب الممثلة للمصالح العمالية في الولايات المتحدة.

تحتل مسألة غياب شفافية الاستغلال السالفة الذكر مكانة مركزية في بحثنا هذا، وتتصدر الجهد الذي ننوي صرفه في توضيح الظاهرة. وسوف نسعى في هذا السياق إلى البحث في تحديد بعض آليات الشفافية والعممة التي تعمل في ظل أشكال تاريخية معينة. وقد أسلفنا القول في أن توضيح الوضع القائم هو هدفنا الرئيس. لكننا مع ذلك نرجو أن يكون هذا الجهد مفيداً في التنبؤ بالمستقبل مع تحفظنا المبدئي على كل محاولة للتعميم المطلق في المباحث الإنسانية بالنظر إلى أن التدخل الإنساني يبقى الظواهر خارج الحتمية الميكانيكية المطلقة، لتظل "مرنة" ومفتوحة على احتمالات قد لا تكون في حساب الباحث عند إجراء الدراسة.

### • مفهوم الديمقراطية:

يمكن القول: إن الفكرة الأساسية بخصوص الديمقراطية هي أنها سيرورة تتحقق داخل حقل تتفاعل فيه مصالح ووجهات نظر متعددة، يمكن لها -وربما يجب- أن تتصارع. وذلك يعني أن هناك ميداناً يتسع لقضايا وأمور تكون مدار اختلاف وتنازع، تمتاز به الديمقراطية، وذلك على العكس من الأنظمة الأوتوقراطية أو -بشكل أكثر تطرفاً- الشمولية، التي تريد تحقيق الاتفاق المطلق ومجانسة مصالح الجماعات وأفكارها. (Rustow, 1970, P363).

تلك هي الفكرة التي تتردد لدى عديد من الباحثين وفلاسفة السياسة. لكن الواقع لا يؤيد هذا الفهم تماماً. ذلك أن كون الدول الأوتوقراطية تحتوي في داخلها تنوعاً أكثر أو أقل من الديمقراطيات، أو أنها تنجح فعلاً في مجانسة الناس مقارنة بالديمقراطيات، هو مسألة أخرى لا علاقة لها بالنوايا. وذلك يعني أنه إذا كان من الواضح تجريبياً أن الديمقراطيات تسمح بالتعدد، بينما تحاول الأوتوقراطيات منع الأصوات المخالفة، فإنه ليس من الواضح تجريبياً أن النتيجة هي وجود التعدد في الديمقراطيات وغيابه في الأوتوقراطيات. ويبدو أن الأدبيات الديمقراطية تفضل الصمت حيال هذا الأمر، أو لعلها غير واعية بوجوده. ومن هنا

لا بد من مساءلة الواقع التاريخي: بغض النظر عن مقاصد الطبقة السياسية الحاكمة وجهدها المبذول لتحقيق تلك المقاصد، هل تتمكن الأوتوقراطية واقعياً من تحقيق نجاح أكبر من الديمقراطية في مجانسة المجتمع؟ إن توجهنا النظري يعطي إجابة بالنفي، وسوف نسعى في إطار هذه الدراسة إلى توضيح أسباب ذلك. في العصر الحديث ولدت الديمقراطية في شكل جديد مختلف عن الشكل اليوناني المباشر. ولعل من المناسب لأغراضنا أن نتبنى وصف بوهمان (Bohman) لماهية الديمقراطية. يقول بوهمان: "في إطار الإجماع الليبرالي-الديمقراطي الذي أمسك بزمام الموقف في الحقل على امتداد العقدين الماضيين، يتم تعريف الديمقراطية بواسطة نواة ضيقة تماماً من المؤسسات السياسية. وفي الحد الأدنى، تتطلب الديمقراطية التنافس متعدد الأحزاب (انتخابات نزيهة، وتنافسية، تشمل الجميع، ومنظمة)، وسيادة القانون (الحريات السياسية والمدنية إلى جانب إلى قيود دستورية على ممارسة السلطة)". (Rustow, 1970, P239) هذا في الواقع هو شكل المؤسسة التي يمكن أن تلائم أمرين في وقت معاً: أن يقوم الناس من جانبهم بالتصويت واختيار ممثليهم "بحرية"، وأن يتمكن هؤلاء المختارين من قبل الناس من تقرير ما يريدون باسم الذين انتخبهم بغض النظر عما إذا كانت قرارات المختارون بالانتخاب تمثل اختيارات الناخبين وقراراتهم، أو لا تمثلها.

وسواء أَرغب المرء في هذه الديمقراطية أم رغب عنها، فإن الأمر الجوهرى في هذا السياق هو أن الوصف السابق للديمقراطية يمثل الديمقراطية القابلة للعيش، أي ذلك النوع القادر على البقاء في ظل العالم الرأسمالي الحديث. وتعبير آخر: إن هذه هي ديمقراطية العصر الحديث، وذلك لأن الديمقراطية المحققة في الحداثة ارتبطت منذ ولادتها وحتى اللحظة بالنظام الرأسمالي. أما الأنواع الأخرى من الديمقراطية، مثل تلك التي نادى بها روسو، وماركس، أو حتى هابرماس، ورولز (Rawls)، فإننا نميل إلى عدها شكلاً من الطوباوية Utopia. وهي بهذا المعنى تخطئ الهدف. إنها تحلم بأن يستبدل الواقعي بشكل غامض بالمعيارى، وهو ما نظنه غير مسوغ منطقياً وتجريبياً على السواء. لكن علينا أن نسجل أن المفكرين الأخيرين قد غَدُوا أكثر تشاؤماً عندما بينت خبرتهما لهما أنه لا يوجد على الأرجح أية طريقة عملية لبناء نظام ديمقراطي "كثيف" في ظل شروط الرأسمالية التاريخية. ويؤكد هابرماس في أعماله المتأخرة، أن "إمكانات تحقيق الديمقراطية الآن محدودة جداً بفعل ضوابط اجتماعية وتاريخية بدرجة أن الفضاء الجمعي المفتوح لا يستطيع أن يضمن أن يؤثر المواطنون في نتائج الإجراءات المؤسساتية". (Bohman, 1996, P12)، ويبدو لنا مدهشاً بالفعل أن هابرماس يبدو غير قادر على ملاحظة أن عجز المواطنين عن التأثير في النتائج هو أمر جوهرى لنجاح الديمقراطية المحققة؛ أي أنها من وجهة نظرنا أمر إيجابي بمعنى من المعاني، فلو تمكن

الناس من التأثير في نتائج الممارسة السياسية لقاد ذلك إلى مأزق ديمقراطي على الفور، ولعل المشكلة مع هذه الرؤى الأخلاقية والليبرالية هي أنها تستبدل الشيء الواقعي بالمثال أو الحلم، وهو ما يجعلهم يخطئون الهدف؛ لأنهم يميلون إلى انتقاد الشروط الضرورية لأية ديمقراطية "مستقرة" أو رفضها. إنهم بشكل ما يفشلون في ملاحظة أن شروطهم "التعجيزية" ترقى حرفياً إلى تقويض الديمقراطية.

### • الأصول الاجتماعية للديمقراطية:

من الواضح أن عنواننا الفرعي هذا يرجع صدى بارنغتون مور (Moore,1993,P418) المسؤول بدرجة كبيرة عن فكرة تتمتع بشعبية واسعة في الأدبيات الديمقراطية فحواها أنه "لا برجوازية، لا ديمقراطية". وهذه في الواقع فكرة جذابة، لأن الشكل الديمقراطي في العصر الحديث، والمتمثل في الديمقراطية الليبرالية التمثيلية، ولد في أحضان الرأسمالية. وهذه الفكرة مهيمنة إلى درجة أننا نتعرض لإغراء القول إن معظم الأدبيات حول الديمقراطية وخصوصاً تلك التي تسعى إلى توضيح "ولادة الديمقراطية وحياتها" هي مجرد هوامش على كتابات سيمور ليبست أو بارنغتون مور. وإن الرجوع إلى عالمي السياسة المذكورين مرة تلو الأخرى قد جعل الحقل مديناً بشكل هائل لكليهما. ولا نظن ذلك غريباً بحكم أن الكثير مما يحيط بموضوع الديمقراطية يمكن تفسيره بنجاح كبير بمساعدة أعمال الرجلين. لكن المرء لا يستطيع أن يتخلص من الشك والتردد على نحو كامل، لأن هنالك الكثير من الحالات "الشاذة" التي لا تتجح في تفسيرها نظرية "التحديث" بأشكالها المختلفة بما في ذلك تفرعاتها الشائعة، من قبيل فكرة اقتصاد السوق الرأسمالي، أو دور البرجوازية، إذا شئنا أن نكون أكثر تحديداً.

يضاف إلى ما سبق أن المرء لا يستطيع أن يفكر في الديمقراطية دون أن يفكر في التجربة اليونانية في العصر القديم، وتجارب بعض الدول الصغيرة في التاريخ العربي التي أقامت ما يمكن أن نسميه بـ "الاشتراكيات الديمقراطية" من قبيل ما فعل القرامطة في البحرين. ومن الملاحظ في هذا السياق أنه من حيث إن الديمقراطية المباشرة أقرب إلى مثال "حكم الشعب" تبدو الديمقراطية الأثينية متفوقة على الديمقراطية التمثيلية الحديثة. من الصحيح بالطبع أنها كانت ديمقراطية إقصائية، وهذا ما يسمح لنا ببناء فرضية نظرية جديدة تمتلك قدرة أوسع على تغطية الديمقراطية ليس في شكلها الحديث فحسب، وإنما في شكلها اليوناني القديم أيضاً. لقد كانت الديمقراطية اليونانية إقصائية، لأن حالة المواطنة اليونانية لم تكن تنحو إلى المساواة. ولو كان غالبية



الناس الذين هم العبيد والنساء يتمتعون بحق التصويت لكان النظام الاجتماعي-العبودي-البطيركي، قد مسح من الدنيا بين ليلة وضحاها. ولكن ذلك بالطبع لم يكن متيسراً، ومن هنا فإن الديمقراطية مع حق التصويت الشامل لم تكن ممكنة.

سوف ننتظر حتى العصر الحديث لنصبح قادرين على منح الناس جميعاً حق التصويت من دون أن يتسبب ذلك في تهديد النظام بأصوات الناس إلى درجة قلبه كلياً وتقويض قواعد اللعبة ذاتها، بدلاً من اللعب في إطار القواعد المسموح بها. إن هذه الخصيصة "الحدائية" هي الحد الأدنى الذي تحتاجه الدولة من أجل أن يكون لديها ديمقراطية مستقرة. وهذا الحد الأدنى لا يتوافر إلا بعد تجاوز النظم الاقتصادية المرتكزة على الزراعة وبشكل أوضح على استخراج المعادن. وسوف نعود لهذه النقطة في وقت لاحق. إذن ما هي القاعدة الأساسية في اللعبة الديمقراطية؟ يبدو أن النقطة الأساسية تتركز حول الحفاظ على الرأسمالية واقتصاد السوق (الحر). تعمل الديمقراطية كأفضل ما يكون، وربما أنها لا تعمل إلا إذا، تمتعت الدولة بهذه الشروط فقط. ربما أن علينا أن نقول: إن "النظام" يخلق الديمقراطية، وعلى الديمقراطية أن ترد ذلك الدين أو الجميل. إن عليها أن تحفظ النظام الذي خلقها. وإذا تم تهديد النظام، فإن الديمقراطية - فيما نحسب - سوف تتهدد. إنها فيما يبدو علاقة تبادلية بامتياز.

بالرغم من كل ما يمكن أن يقال بحق نظرية التحديث، فإن منظري التحديث قد لغتوا انتباهنا إلى اتجاه مثير حتى لو أنهم لم يلاحظوه بأنفسهم، وذلك أن التطور الاقتصادي يقوي الطبقة المسيطرة ويجعلها أكثر فعالية، فالطبقة المهيمنة في دولة متطورة هي أكثر هيمنة مما هي في بلد غير متطور ويتمتع بموارد محدودة، وهذا فيما نظن أمر مهم لنجاح الديمقراطية. إن طبقة تتمتع بالموارد اللازمة لكي تقوم بإدارة الصراع الاجتماعي بالاستعانة بسبل من قبيل الهيمنة الأيديولوجية، وتحقيق الرضا الاجتماعي الطوعي عن طريق الإنفاق في قطاعات التعليم والإعلام.. الخ هي طبقة مؤهلة أكثر من غيرها لتقود نظاماً ديمقراطياً مستقراً لا يحتاج إلى مؤازرة جهاز الإكراه الدولي أو لا يحتاج إلى تلك المؤازرة إلا قليلاً.

على أية حال، في شروط تاريخية معينة يظهر الصراع الاجتماعي صراحة صراعاً طبقياً. وقد كان العام 1940 لحظة الصدق المؤلم. فقد تعرضت الديمقراطية للتهديد في كل مكان. يكتب بيكر في تلك اللحظة متلبساً روحاً كينزية، أو بولانية واضحة، فينتقد أيديولوجيا جون ستوارت مل (Mill) وغيره من أتباع فكرة عدم تدخل الدولة في الاقتصاد والمجتمع، لأنه يرى أنه لكي تزدهر الديمقراطية يجب على الدولة أن تتدخل وتعيد توزيع الثروة في الإطار الأعم لنظام الملكية الخاصة. ويمضي بيكر ليؤكد أن الزعم بأن هذا التدخل ينتهك الحريات الخاصة يبدو سخيفاً؛ لأن مبدأ عدم التدخل هو وهم محض. ولم يكن الواقع

أبدأ يشبه الوصف الذي يقدمه مل. ذلك أن الواقع يخبرنا بأن "مؤسسة الملكية الخاصة ذاتها هي تنظيم قاس جداً للمشاريع الاستثمارية والأعمال..." (Becker, 1941, P70) وليس هناك من طريقة للزعم بأن السوق الحرة تماماً، قد كانت أمراً واقعياً في أية لحظة تاريخية.

ينبغي أن نقول إن هدف بيكر الأسمى هو الدفاع عن الرأسمالية والديمقراطية الليبرالية. ولكن اللحظة الخاصة التي شهدناها، دفعته إلى التفكير في أن "تضليل" الناس لم يعد ممكناً أبداً. ومثلما يقول بيكر، فقد يكون من الصحيح أن الحضارات الكبرى قد بنيت على معاناة ملايين الناس البسطاء وتعاستهم، إلا أن ذلك لم يعد ممكناً اليوم، لأن الناس نحو جانباً الاعتقاد القديم بأن الله هو المسؤول عن فقرهم ومعاناتهم. ومن ناحية أخرى ازداد وعي الناس بالإمكانيات الهائلة التي يتمتعون بها عندما ينظمون أنفسهم. ولذلك فإنه في حال فشل الدولة في تلبية احتياجاتهم، فإنهم يمكن أن يتجهوا نحو الثورة وتقويض النظام كله من أساسه. (Becker, 1941, p.85) ذلكم هو باختصار جوهر التحليل الذي يقدمه بيكر. وهو فيما نظن تحليل متبصر يسلط الضوء بقوة على أزمة الثلاثينيات من القرن العشرين بالرغم من عدم قدرته -بطبيعة الحال- على تجاوز معطيات السياق التاريخي وحدوده. لو أن بيكر قد عاش فقط حتى الخمسينيات لكان رأى بأم عينه إعادة ترسيخ هيمنة البرجوازية وولادة نظرية التحديث.

ولتقدير أهمية استبصارات بيكر يكفي المرء أن يلاحظ أن علماء سياسة لامعين مثل هاري إكشتين (Eckstein) يفشلون بعد نصف قرن من بيكر في شرح حالة صعود النازية في ألمانيا بالطريقة التي فعلها. إذ يقترح إكشتين أن التوافق بين نمط السلطة السياسية ونمط السلطة الاجتماعية هو الإطار الملائم لتفسير استقرار الأنظمة السياسية. ويرى إكشتين أن الديمقراطية الألمانية كانت متقدمة جداً في الفترة التي سبقت صعود النازية مقارنة بالمجتمع الألماني. وفي الوقت ذاته كان المجتمع الألماني تسلطياً، وبهذا الشكل افتقرت ألمانيا للتوافق الضروري بين شكل الجانب السياسي للنظام وشكل الجانب الاجتماعي. Eckstein, (1992, P197) لكن منطلقات إكشتين السالفة الذكر تتناقض مع معطيات الدليل التجريبي التي يمكن ملاحظتها بسهولة في وطنه بالذات. فهل كان الجانب الاجتماعي في الولايات المتحدة في القرن الثامن عشر ديمقراطياً جداً في ظل العبودية واستبعاد النساء؟ ومن ناحية أخرى، ولكي نعود إلى مثال إكشتين المفضل، هل أصبحت ألمانيا فجأة ديمقراطية جداً بعد الحرب؟ إن الإجابة بالطبع عن السؤالين السابقين هي بالنفي. لكن إذا كان الرجل محقاً عندما يقول: إن الديمقراطية الألمانية كانت أكثر "ديمقراطية" من غيرها، فإن المشكلة ربما كانت على الأرجح هنا، لأن كونها ديمقراطية "حقيقية" يعني من ناحية أن تختفي القدرة على إخفاء

طبيعة الصراع الاجتماعي الجوهري، ويعني من ناحية أخرى قدرة الجمهور على التأثير في مسار الأمور بدرجة أكبر مما هي في الديمقراطيات الأخرى. وهو ما يشخصه بيكر بشكل نكي عندما يقول إن الصراع يصبح طافياً على السطح إلى درجة يصبح معها العنصر المسيطر في تشكيل السيرة السياسية. وهنا نميل إلى القول بأن ما جاء بالنازية إلى سدة الحكم لم يكن التناقض بين النظام الديمقراطي السياسي والنظام التسلطي الاجتماعي، بل إنه كان على الأرجح التهديد الشيوعي باستلام السلطة وتقويض سلطة الطبقة الحاكمة، وقد كان تشخيص بيكر من هذه الناحية لافتاً بالفعل.

### • الاستغلال المعتم والاستغلال الشفاف:

نرغب في هذا البند في تقديم المفاهيم الأساسية المقترحة ومناقشتها لتفسير الظاهرة الديمقراطية.

(1) الديمقراطية والأوتوقراطية: تنص الفكرة الشائعة على أن الديمقراطية شفافة، وتتصف بأن دولتها ضعيفة، بينما الأوتوقراطية تتصف بجهاز دولة كبير، وتتسم بنزوع شديد إلى إخفاء المعلومات عن الناس. فالدكتاتور يميل إلى الكذب وإلى الهيمنة على وسائل الإعلام من أجل تضليل الناس، بينما تكفل الحريات المتاحة في الديمقراطيات تنوع الأصوات ووجهات النظر المطروحة. ولا تستطيع الحكومة أن تخفي المعلومات بسبب وجود الصحافة الحرة التي تكشف أية انتهاكات في ظل غياب الرقابة، وهو ما يزيد قدرة الإعلام على معالجة الظواهر المختلفة ووضعها بأبعادها المتباينة أمام ناظري الجمهور.

نريد أن نوضح هنا أنه بالرغم من المظاهر، فإن من المرجح أن العكس هو الصحيح، ذلك أن الأوتوقراطيات بمعنى من المعاني عاجزة تقريباً فيما يتعلق بقدرتها على التلاعب بوعي الناس. وعندما يحاولون في الأوتوقراطية أن يخفوا شيئاً، فإنهم "ينجحون" في الواقع في دفع الناس إلى طلب "الحقيقة" بالسبل الممكنة كلها، وإذا ما فشل الناس في الحصول على المعرفة التي يطلبون، فإنهم ينجحون إلى تصور أسوأ السيناريوهات فيما يخص الأمر الذي تحاول السلطات التستر عليه، وغالباً ما يصل خيال الجمهور إلى مستوى متطرف يقود إلى تشخيص الوضع بأسوأ مما هو بالفعل.

يبرز دونالد ويتمان (Whitman) بوصفه واحداً من الذين يعتقدون أن الديكتاتورية تتفوق على الديمقراطية في المقدره على التلاعب بالناس. يقول: "في النظام التسلطي الذي يضرب جذوره عميقاً في الاقتصاد، يغدو كل شيء سياسياً، كما أن المبادرات من القاعدة أصعب تطبيقاً من المبادرات من الأعلى." (Marciano, Josslin, and Elgar , 2007, P256).

ويذهب ليستنتج أن "إبقاء الكوريين الشماليين في الظلام سيكون محالاً فيما لو كان المجتمع مفتوحاً." (Ibid.P257) لكن هل من الصحيح حقاً أن الناس في كوريا الشمالية يعيشون في الظلام؟ وإذا كانوا في الظلام فعلاً، أليس المتوقع أن يقود عقد انتخابات إلى وصول الحكومة ذاتها إلى السلطة؟ لكن هل هناك من يؤمن حقاً بأن انتخابات "حرة" في كوريا الشمالية يمكن أن تقود إلى النتيجة السالفة؟ من الواضح أن الجواب عن ذلك هو النفي. وإن ما هو الشيء الذي تتجح حكومة كوريا الشمالية في إخفائه؟ هل تتجح مثلاً في إخفاء واقعة أنها تسيطر على الاقتصاد وعلى مظاهر الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية؟ بالطبع لا. وهذا في الواقع ما يقوله الكاتب نفسه عندما يقرر أن الحكومة تضرب جذورها في الاقتصاد، وأنها تتدخل في كل شيء، أو حتى تقوم بكل شيء نيابة عن الناس. علينا أن نستنتج من ذلك أنه من الصعب بالنسبة للمواطن في المتوسط، أي المواطن العادي أن يفشل في ملاحظة أن الحكومة مسؤولة عما يحدث له إن خيراً وإن شراً. إنه ببساطة موقف شفاف يتمكن فيه كل شخص من تقرير من يسيطر على صناعة القرارات التي تؤثر في حياة الناس. ولا يحتاج المرء إلى مساعدة غرامشي أو غيره من خبراء السياسة والمجتمع ليبين أن دولة كوريا الشمالية -أو أية ديكتاتورية أخرى- لا تستطيع أن تتدبر أموراً من دون جهاز الدولة الإكراهي؛ لأنها لا تتمكن عموماً من تحقيق حد معقول من الإذعان الطوعي الشعبي. وما من طريق أمامها إلا التعويض عن ذلك بممارسة قوة القمع الصريحة.

(2) الديمقراطية والاشتراكية: ربما يكون سؤال الاشتراكية قديماً قدم السؤال الديمقراطي ذاته، وقد لقي هذا الموضوع اهتماماً كبيراً من نواح مختلفة، ولكننا نكتفي هنا بتقديم بعض الأفكار الأساسية حول الديمقراطية في علاقتها بالاشتراكية عندما تكون ذات صلة بشروط بناء الديمقراطية.

هنا يجب ملاحظة الفكرة التي راجت في القرن 19 وفحواها أن الديمقراطية مفيدة لقضية الاشتراكية، فقد تصور كثيرون أن الديمقراطية سوف تقود إلى الاشتراكية فوراً، وقد اتضح لاحقاً سذاجة الفكرة بالرغم من تبني مفكرين بارزين لها، توهموا أن ما يحتاجه الداعية الاشتراكي هو بعض "الحرية" من أجل تنوير المواطن بما يجري حوله، ثم تحل الاشتراكية بوصفها المشروع الحق

الذي لن يقف في طريقه قوة. اندثرت هذه الفكرة في الديمقراطيات الليبرالية بسبب الخبرة الواقعية للناس، لكنها ما تزال منتشرة في "الأطراف" التي تديرها حكومات أوتوقراطية. وتصل سذاجة الفكرة في التطبيق إلى درجة الظن بأن إطلاق فضائية تلفزيونية أو صحيفة، يمكن أن يأتي بالتغيير المنشود، ومن الأمثلة على ذلك أن كثيراً من الناس قد فكروا في التسعينيات من القرن الماضي أن انطلاق قناة مثل "الجزيرة" سوف يغير البلاد العربية ويدفعها إلى الديمقراطية. كان هناك اعتقاد مفاده أن الناس في حاجة إلى "المعرفة"، التي ستقود بشكل آلي إلى نزولهم إلى الشوارع لإسقاط القمع والديكتاتورية، اتضح تدريجياً أن الأمور قد سارت في الاتجاه الآخر، لتضع سؤالاً حراكياً على طاولة الباحث في السياسة والاجتماع والإعلام وتاريخ الثورات وغيرها من الفروع المعنية: لماذا يبدو وكأن المزيد من "حريات" التعبير والمزيد من الأخبار، قد قادا إلى حالة مما يمكن وصفه باللاتسييس الجمعي؟ لعل إجابة هذا السؤال مفتاح لفهم إحدى آليات استدامة الديمقراطية.

في دراسة عن الهند، يجد ثوماس (Thomas) وإيساك (Isaac) تشابهاً النموذجين الأمريكي والبريطاني، إذ يلاحظ الباحثان غياب أية منظمات عمالية أو فلاحية ما عدا تلك الخاضعة لهيمنة الإدارة وملاك الأرض والمصانع الذين قاموا بتوجيهها للمساهمة في خدمة مصالحهم السياسية. وبالطبع فإن تلك المصالح كانت منبئة الصلة عن مصالح العمال أو الفلاحين. (Santos, 2005, P410)

كانت مدرسة فرانكفورت قد حطت آليات عمل الإعلام الجمعي في "إنتاج" إنسان ذي بعد واحد بحسب تعبير هربرت ماركوز. وذلك بالطبع مما يسر إنتاج أفراد يسهل التلاعب بهم. ومن جهة ثانية درس منظرو ما بعد الحداثة القوى التي تسيطر على أسس معرفة الإنسان ووعيه، وكلا المدرستين تعلمنا الكثير عن الطرق الذكية المستعملة في إجهاض احتمالات ولادة أية قوى اجتماعية محملة بالوعي الاجتماعي ولو من ناحية مبدئية، ومن الصحيح بالطبع أن جهاز الدولة ما زال يستخدم هنا وهناك وبين الفترة والأخرى، ولكن ذلك الاستعمال يقل كثيراً حتى عن الماضي القريب.

(3) المركز والمحيط: إن التمييز بين هذين المفهومين و"ما صدقهما" حاسم جداً في فهمي لموضوعتي الاستغلال الشفاف والاستغلال المعتم، ولست أزعج في هذا السياق تقديم أي جديد فيما يخص المفهومين بالذات، فهما مصطلحان راسخان في أدبيات نظريات النظام العالمي، وليس من الصعب مراجعتهما في أدبيات تلك المدارس وممثليها الأساسيين. هناك أمران رئيسان يعملان في المحيط، أولاً: يبدو مستوى الحياة في المركز أعلى بكيفية واضحة من نظيره في المحيط، وهو ما تلاحظه

البحوث التي تدرس الديمقراطية انطلاقاً من نظرية التحديث. ثانياً: تحوز النخب في المركز موارد هائلة يسهل استخدامها في خلق الهيمنة واستدامتها. ولأن أسلوب الإنتاج الرأسمالي معتم على وجه العموم، فإن تحقق الشرطين أعلاه يجعل الديمقراطية في المركز تعمل بسلاسة كبيرة قياساً بالمحيط الذي يعاني من غيابهما، في المحيط يتم استخلاص الفائض في أحيان كثيرة بشكل مباشر وشفاف بسبب استمرار وجود أشكال إنتاج ما قبل رأسمالية في ظل النظام الرأسمالي، وهو ما قد يكون على صلة بكون دول المحيط تعيش نمط الزراعة الإقطاعي، أو تعتمد على استخراج المعادن.

وهناك فارق ثالث مهم بين المركز والمحيط ويتمثل في أن الدولة المحيطية تبدو مصطنعة، لأنها بشكل أو بآخر منتج من منتجات المرحلة الكولونيالية، وهو ما يعني أنها من تصميم المستعمر على نحو مضاد للسيرورة "الطبيعية" وربما على نحو مضاد لإرادة الشعوب المضطهدة وتطلعاتها. إن دول المركز -وخصوصاً ما يمكن أن ندعوه النواة الصلبة أو الجزء المهيمن منها- تبدو ثمرة النمو الطبيعي الذي أنتج دولة تمثل شعباً "حقيقياً" ينتمي إلى بقعة محددة من الأرض. بينما تبدو دول المحيط مصطنعة على نحو لا تخطئه العين.

يزودنا رايوندا هاينبورم (Hinnebusm) بمثال من الواقع العربي الذي يمثل حالة تكونت فيها الدولة بشكل قسري فرضته الدول المستعمرة، وقد خلق هذا التكوين المصطنع منذ البداية صراعاً بين الهويات تحت-الدولية (القبائل والطوائف) والهويات فوق-الدولية (العروبة والإسلام) من ناحية والدولة المحققة من ناحية أخرى. ويخلص المؤلف إلى أن الديمقراطية غير ممكنة قبل حسم المسألة القومية. (Rahbek, 2005, P31-2) وذلك لأن الديمقراطية التي تسبق ذلك الحسم إنما تقود الدولة إلى حتقها، إما عن طريق تفككها إلى وحدات أصغر على أساس وحدات قبلية أو طائفية أو حتى مناطقية، وإما بواسطة اندماجها في وحدة سياسية أكبر، لا حاجة بنا للقول أن النخب الحاكمة لا يسعدها رؤية ذلك، وباختصار يبدو هنا أن الناس ينكرون الحق الأخلاقي والقانوني للدولة في البقاء، وهو ما يعني أن نظاماً ديمقراطياً سوف يقود لا محالة إلى تفكك الدولة عبر إحدى الطريقتين السابقتين.

## • الحالات:

يحاول هذا البحث أن يؤسس نظرية عامة حول الاستبداد والديمقراطية، ومن هنا فإن أية دولة يمكن أن تكون ملائمة لأغراضه، ولذلك فإن الدول كلها يمكن أن تكون مجتمع الدراسة.

قد تكون الولايات المتحدة الحالة الفضلى لدراسة خصائص العتمة التي تتجلى في الديمقراطية، هل هناك لحظات من الشفافية في قوس قزح التاريخ والجغرافيا الأمريكيتين؟ نعم، بالتأكيد، وذلك دون شك ملائم جداً لتطبيق مفاهيمنا: وفي لحظات معينة كان في الولايات المتحدة بعض من أشد أشكال الاستغلال الاجتماعي شفافية، وتحديدًا نظام العبودية والقوانين الإقصائية الخاصة بالهجرة والتجليات العديدة للعنصرية. إن تحليلاً تاريخياً للمسار الطويل للديمقراطية الأمريكية حيوي جداً لفهم آليات عمل نمطي الاستغلال المعتم والشفاف في سياق سيرورة تاريخية طويلة وغنية. تشكل تركيا وكاريليا وربما البنغال الغربية أمثلة على الأوضاع الضبابية، حيث تتأرجح الأنظمة السياسية بين الديمقراطية والأوتوقراطية. وفيما يخص تركيا فقد تمتعت طوال الوقت بديمقراطية ذات نكهة غريبة متأتية عن كونها ديمقراطية مفروضة بواسطة النخب العسكرية، وتقوم المؤسسة العسكرية في هذه الحالة بالدفاع عن العلمانية ومبادئ "الكمالية"، ونود القول هنا: إنه بالرغم من نزاهة اللعبة الانتخابية، فإن الأهداف التي يسعى إليها حراس الديمقراطية العسكريين عن طريق اللجوء إلى قوة الجيش عند اللزوم، ليست معتمدة بما يكفي، وذلك يعني أن الجمهور التركي يعي بشكل عام عناصر الأجندة التي تمثل الثوابت السياسية والإيديولوجية لحراس ديمقراطيتهم، وبإمكان المواطن التركي العادي أن يخبرنا بحقيقة الأمر الذي تدور حوله ديمقراطيتهم، ومن هنا نعد هذه الديمقراطية واحدة من أقل الديمقراطيات كثافة. ومن جانب آخر تتقاسم كاريليا التي هي "دولة" محلية في إطار الفيدرالية الهندية العناصر الأساسية في الديمقراطية الهندية التي يمكن شرحها انطلاقاً من منظورها بالاعتماد على فكرة التراتبية في الطائفة *caste* بوصفها أداة لخلق التوازن والإذعان في إطار الاقتصاد الهندي الشفاف على وجه العموم. وبسبب من ذلك التوازن القلق الذي لا أساس له في البنية الاقتصادية، فإن الديمقراطية الهندية مصابة بمعظم أمراض الديكتاتوريات، في كاريليا على وجه الخصوص توجد عناصر من قبيل حضور بعض الأقليات الذي يتسبب في إضعاف آليات أثر الطائفة، ووسط ظروف معقدة تتوصل إلى السلطة حكومة "شيوعية" مرات عدة، وفي حالة فريدة

من نوعها تقوم حكومة كاريلا بشكل فعلي بالاستغاثة بالجمهور والاستعانة به، وتقوم بتحريكهم ضد دلهي التي تقوم على أية حال بطرد الشيوعيين من السلطة بشكل مباشر في مرتين على الأقل، وهذه الحقيقة الأخيرة ذاتها مثال ذو دلالة على حدود التجربة الديمقراطية وشرطها الضروري المتمثل في القدرة على إعادة إنتاج البنية القائمة من أجل أن "تعمل" الديمقراطية وتزدهر. ولعل الفارق بين صعود النازية وإخراج الشيوعيين من السلطة في كاريلا هو في رأينا فارق كمي وليس جوهرياً أو نوعياً، وبمعنى ما يمكن لنا لأغراض "قياس المقارنة" أن نفكر في دلهي كأنها تقوم بقمع شعب صغير يدافع عن قيادته الثورية في وجه عدو خارجي ما، وهذا هو الوضع الذي نجد أنفسنا فيه عندما تنتهك قواعد اللعبة الديمقراطية. إنها بالتأكيد حالة معبرة في سياق أهداف هذه الدراسة، لكننا بالرغم من ذلك نفضل تناول حالتين تتقاسمان الكثير من السمات مع الحالات السابقة وتمتازان عليهما بأنهما جزء من منطقتنا بالذات، وهاتان الحالتان هما إسرائيل والسلطة الفلسطينية اللتان تعيشان على بقعة الأرض الصغيرة ذاتها. وبالإضافة إليهما فإن من الجوهري بالطبع أن ننطلق إلى دراسة تجربة "الثورات الديمقراطية" في تونس ومصر وليبيا واليمن، وهي بالرغم من خصوصيتها تظل في رأينا أمثلة قوية تنطبق عليها الأطروحات التفسيرية التي نقترحها في نطاق موضوع الديمقراطية المحققة تاريخياً.

تمثل إسرائيل والسلطة الفلسطينية أمثلة على تدخل عامل الصراع القومي وطبيعة تأثيره في المعضلة الديمقراطية، ويكمن السؤال طبعاً في محور ما إذا كانت مساهمة الصراع القومي تخدم خلق وضع شفاف أم معتم، عموماً يقودنا الاستدلال الحدسي إلى أنه يعمل في اتجاه ضد الديمقراطية، وهو ما ينتج شكلاً ديمقراطياً منخفض الكثافة، تمثل دولة مثل السعودية بطبيعة الحال حالة الاستغلال الشفاف في صورة نقية، ما يجعل الديمقراطية أقرب إلى المحال، ويجعل اقتصاد هذه الدولة منها حالة قروسطية كلاسيكية حيث يحتاج الحاكم إلى ميثاقين إيديولوجية/دينية جنباً إلى جنب قمع جهاز الدولة من أجل ضمان الإذعان الشعبي.

إن دراسة هذه الحالات باستخدام منهج التحليل التاريخي وتتبع المسار، قد تقود فيما نأمل إلى تزويدنا بالدليل الذي يسند إطارنا النظري المحدوس والمتمثل في المفاهيم السالفة الذكر عن أوضاع ثلاثة أساسية تقع على متصل الاستبداد والديمقراطية، يظهر فيها الاستغلال معتماً، أو شفافاً، أو غير محدد، ولكننا في السياق الراهن نكتفي بدراسة "إسرائيل" مع توافر القصد والنية إلى دراسة الحالات الأخرى أو بعض منها على الأقل في المستقبل القريب.



## الفصل الثاني

### • إسرائيل: ديمقراطية الشرق الأوسط اليتيمة: ديمقراطية ملتبسة أم نصف ديمقراطية؟

#### • تمهيد:

المجتمع الإسرائيلي مجتمع مهاجرين، أقيم على أنقاض سكان البلاد الأصليين بعد نجاح المهاجرين اليهود البيض من أوروبا في إلحاق الهزيمة بهم ودفعهم إلى الهجرة. وقد أقام المهاجرون الإشكناز فور إعلانهم "الاستقلال" نظاماً ديمقراطياً على غرار النموذج الإنجليزي. وبدأ ذلك النظام العمل وفق القواعد الديمقراطية المعرفة في أنظمتها الأساسية مع الأخذ بعين الاعتبار ضرورة إبقاء السكان الأصليين في وضع مهمش وفي شروط قمع شديد، وهو أمر لم يكن منه مفر بالنظر إلى الظلم الهائل الذي ألحق بسكان البلاد الفلسطينيين ما يعني عدم إمكانية العثور على طريقة أخرى لضمان إذعانهم. أما ما يمكن أن يفاجئنا، فهو وجود تمييز ملموس تجاه اليهود من غير الأوروبيين البيض، ونحاول هنا أن نقرأ هذه التجربة التي يعدها البعض الدرة اليتيمة للديمقراطية الشرق أوسطية، ونستعرض جوانب هذه الديمقراطية مبتدئين بعرض الفسيفساء الاجتماعية الإسرائيلية، ثم نعرض للتمييز ضد الأقلية الأصلية العربية ثم إلى التمييز ضد اليهود الشرقيين، وبعد ذلك نعرض خصائص الديمقراطية الإسرائيلية، ثم نقارنها بالتجربة الأمريكية مقدمة لمحاولة تفسيرها. إن مقارنة إسرائيل بالديمقراطية الأمريكية مهمة لغرض البحث بسبب أن قياس المقارنة analogy في هذا السياق له دلالة فعلية؛ لأن التشابه بين الحالتين ليس عرضياً بل يعود إلى تشارك كبير في السمات الأساسية.

#### أولاً: التركيب الاثني والديني والطائفي للمجتمع الإسرائيلي

يُعدّ المجتمع الإسرائيلي من المجتمعات الأكثر تنوعاً من النواحي العرقية والقومية والدينية والطائفية، ولعل نظرة واحدة إلى اليهود أنفسهم، الذين تعددهم الدولة الغاية من وجودها، تكشف أنهم ليسوا متجانسين أبداً. ويرجع ذلك إلى أن اليهودية -بمعزل

عن تحولها إلى عنوان قومي - عنوان ديني يشير إلى قوميات وأجناس مختلفة اعتقت هذا الدين مثلما هو الحال مع الديانات الأخرى، وإضافة إلى اليهود، هناك الفلسطينيون أبناء الأقلية الأصلية الذين ينقسمون بدورهم إلى ألوان وأشكال، وهو على الأرجح ما عملت إسرائيل على تكريسه، ويأتي في هذا السياق انقسام الأقلية الفلسطينية إلى مسيحيين ومسلمين ويهود ودروز.

في الجانب الاجتماعي نجد شريحة عربية فلسطينية مميزة يخدم بعض أبنائها في الجيش الإسرائيلي -مثلما يفعل الدروز- وأولئك هم البدو. (أبو شومر، 2006، 43-61) وهكذا يبدو من النظرة الأولى أن إسرائيل يجب أن تقوم على مواطنة مدنية من أجل أن توفر الفرصة للنموذج الديمقراطي الليبرالي، لكنها في الواقع تصر على يهودية الدولة، فيبدو وكأن هناك حالة تمهيد يتم السعي لخلقها والحفاظ عليها بين الانتماء اليهودي والمواطنة الإسرائيلية، وهو ما يشكل بؤرة توتر دائمة بين ديمقراطية إسرائيل المثالية وكيونيتها الواقعية، وليس خافياً أن جزءاً من مواطني الدولة يظل "مشبوها" و "طابوراً خامساً" محتملاً و"عدواً داخلياً" لا بد من الحذر منه، وهو وضع استثنائي لا مثيل له بالفعل، فحتى الولايات المتحدة لم تكن في وضع كهذا، لأنها توقفت عن "الشعور" بهذا التهديد قبل أن تمنح "آخرها الداخلي" حقوقه المدنية والسياسية، بينما منحت إسرائيل قسماً لا بأس به من الحقوق المدنية والسياسية "لآخرها الداخلي" دون أن تتوقف عن عده عدواً محتملاً أو فعلياً.

إضافة إلى ما سبق، يمكن الإشارة إلى انقسام على أرضية العلمنة والتدين، فمع بداية الاستيطان بدأ الصراع بين الاتجاهات الصهيونية المختلفة، وخاصة بين المتدينين والعلمانيين، وهو ما توج بنوع من الهيمنة الدينية على مناح مجتمعية عديدة، ويعتقد أحد الباحثين بأن الصراع بين المتدينين والعلمانيين، الذي ينطوي بالضرورة على أبعاد عرقية-إثنية وطائفية - ثقافية والذي "يظهر أحياناً ويخبو أحياناً أخرى، يعد واحداً من أهم التناقضات الرئيسية التي تشق الكيان الإسرائيلي من الداخل". (مرتضى، 2007، ص 523) ولكن ذلك بالطبع يظل قابلاً للاحتواء بسبب وجود الآخر العربي الفلسطيني في الداخل والخارج على السواء، وهنا يبدو لنا أن الديمقراطية الإسرائيلية في حاجة مبدئياً إلى التمييز ضد العرب الفلسطينيين حتى لو افترضنا عدم وجود صراع سياسي/قومي بين الفريقين، لأن ذلك التمييز يشكل لبنة في تكوين الهوية القومية الإسرائيلية التي تعاني من التذمر، ولما تتمكن من تجاوزه بعد.

هناك أخيراً التقسيم على أساس طبقي، فالمجتمع الإسرائيلي الواقعي، مثل أي مجتمع متحقق بالفعل، يتشكل من طبقات، هناك الطبقة البرجوازية العليا، والمتوسطة، ثم الشرائح الاجتماعية الدنيا. لكن ما يظل طافياً على سطح المجتمع الإسرائيلي،

ويظل محكوماً بشكل أكبر بالتوزيع الطائفي-الاثني. (محارب، 2005، ص 45-46) وقد برهنت الوقائع أن تاريخ إسرائيل منذ ولادتها قد اصطبغ بالكفاح الذي مارسه اليهود الشرقيون بألوانهم المختلفة. وبالرغم من مرور عقود عدة، إلا أن نضالات "تمرد وادي الصليب" ومظاهرات "الفهود السود" التي غطت مطلع السبعينيات من القرن العشرين حتى وقوع حرب تشرين 1973، ما تزال على الأرجح ماثلة في العقل الجمعي لليهود الشرقيين الذين يقفون الآن بشكل قوي إلى جانب "شاس".

ومن حيث التداخل الطبقي والاثني هرمياً، نجد في أسفل السلم تماماً أبناء الأقلية العربية، ثم أعلى منهم بقليل يهود "الفلاشا"، ثم يأتي يهود الدول العربية والإسلامية ثم المهاجرون الروس الجدد، ويمكن عد الفئات السابقة مع استثناء بدرجة معينة لليهود الروس فئات مضطهدة ومنبوذة على وجه الإجمال، وإن كان بينها تفاوت في درجة المعاناة والاضطهاد، ويبدو أن معظم اليهود الأمريكيين الذين هاجروا إلى إسرائيل يعملون مدرءاً ومسؤولين ومستثمرين، في حين أن غالبية المهاجرين الشرقيين قد عملوا في القطاعات الدنيا. (الجباعي، 2001، ص 7) وهو في الواقع ما يشي بميزة مهمة في الديمقراطية الإسرائيلية والنظام الاجتماعي الإسرائيلي الذي يستطيع ضمن هذه التركيبة المتداخلة والفسيفسائية؛ اثنيا ودينياً وطائفياً وقومياً، أن يؤجل إلى زمن طويل أي صراع اجتماعي خطير، وليس من المستغرب أن الأحزاب الإسرائيلية قد اقتاتت على الصراع القومي، وتغذت انتخابياً على الأصوات كلها عبر ممارسة الألاعيب القومية، ويشمل ذلك الصوت العربي ذاته، وربما أن الحزب الشيوعي الإسرائيلي على سبيل المثال قد انتهى به المطاف إلى أن يصبح حزباً عربياً.

والواقع أن المجتمع الإسرائيلي يحتاج إلى آليات معقدة لكي يتمكن من صهر "اللملومة" غير المنسجمة من المهاجرين الذين جاءوا من كل حدب وصوب يحملون معهم إرث أممهم وثقافتها المتنوعة... الخ، وليس في إمكان إسرائيل على ما يبدو أن تجد فكرة لتوحيد هذه "اللملومة" أفضل من فكرة اليهودية. وإذا كان البياض هو كلمة السر السحرية في توحيد الأوروبيين في أمريكا في مواجهة السكان الأصليين، فإن السكان الأصليين هنا هم من يشكل أحد المحاور المستخدمة في توحيد التنويع اليهودية، وبالرغم من أن اليهودية تشكل أساساً متخيلاً ما لبزوغ قومية إسرائيلية، إلا أن هذا الأساس يعاني من صعوبات ناجمة عن التباين في مكونات فئات هذه القومية التي تبدو متنافرة لأسباب تاريخية واضحة، ومن هنا يبرز الآخر العربي محدداً سلبياً لماهية اليهودي والإسرائيلي خصوصاً إذا ما تذكرنا أن الوعي "السري" وربما العلني لليهود لا يعد الأقلية الأصلية الفلسطينية جزءاً أصيلاً من الوجود الإسرائيلي، وإنما هي لحظة تاريخية اضطرارية قد يتم تصويبها إذا ما هبت رياح ملامة لذلك، هكذا إذن يسهل

تأسيس وحدة هشة ليهود إسرائيل بالتذكير المستمر بأخرفهم المختلف ابن الأقلية الأصلية الفلسطينية، ولعل من الملائم أن نعرض في البندين التاليين واقع هذه الأقلية ثم "الأغلبية" اليهودية الشرقية.

### ثانياً: واقع الأقلية العربية في ظل الديمقراطية الإسرائيلية

عانت الديمقراطية منذ ولادتها تناقضاً بين إعلانها الأخلاقي عن المساواة والحرية التي لا تميز بين المواطنين، وبين واقعها الفعلي الذي بدأ في أوروبا الغربية والولايات المتحدة بشكل متواضع بإعطاء حق التصويت للذكور أصحاب الملكيات مستثنياً النساء والعبيد والفقراء. لقد ولدت نظاماً أوليغاركياً صُممَ لما فيه مصلحة الذكور الأغنياء فحسب، لكن الديمقراطية الإسرائيلية محظوظة، كونها قد ولدت في ظروف مواتية بالقياس إلى الديمقراطيات السابقة، فقد حصلت النساء على حق التصويت عموماً قبل تأسيس إسرائيل، ومن ناحية ثانية تلقت الطبقات الفقيرة دفعةً للأمام بفضل الشيوعية من جهة، ودولة الرفاه من جهة أخرى، وهكذا فإنه لولا معضلة يهودية الدولة لاستطاعت إسرائيل تجنب نقاط الضعف التي عانت منها الديمقراطيات في أوروبا الغربية والولايات المتحدة، بحكم الاستفادة النظرية من أخطاء الماضي وتجاوزه إلى فضاء أشد إيماناً والتزاماً بالقيم الإنسانية.

ولدت إسرائيل بعد تحقيق النصر على النازية والقوى الديكتاتورية بعامة، وبهذا المعنى فقد كان الزمن زمن العدالة والديمقراطية وحقوق الإنسان، وربما كانت مناسبة طريفة بالفعل أن إسرائيل قد ولدت في السنة ذاتها التي ولد فيها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وقد بدا وكأن إسرائيل بناء يمكن تصميمه كما يشاء المرء؛ لأنه يشبه أن تبني مدينة على أرض خالية لا يشوبها شائبة، فتخططها وترسمها على أجمل ما يمكن، وإذن فقد كان بإمكان إسرائيل نظرياً ومع تجاهل روابطها التاريخية بالاستعمار وطبيعتها ذاتها... الخ أن تكون "إسرائيل" التي يبينها الرب بالذات، لتشكل تجسيدا لمشيبته العلوية، لكن الأمور لم تسر على ذلك النحو، وليس سبب ذلك على ما يبدو الجريمة المقترفة بحق سكان البلاد العرب الفلسطينيين، والمتمثلة في عملية التطهير العرقي التي لحقت بهم، إنما المشكلة التي عانت منها إسرائيل كما سيتضح فيما بعد، هي أنها لم تسر في ذلك التطهير حتى النهاية، تلك معضلة سوف تواجه إسرائيل منذ تولدت نظاماً ديمقراطياً يضع جزءاً لا بأس به من السكان قيد الإقامة الجبرية، وهو ما يشبه ولادة الديمقراطية الأمريكية محملة بثمار الحرية وحقوق الإنسان، ومحتفظة مع ذلك بجزء من السكان العبيد وجزء آخر من "الغرباء الأصليين" الذين يقيمون في البلاد دون أن يحملوا جنسيتها، مثل هذه التناقضات الصعبة نظرياً

والمؤلمة واقعياً لا تحل بقرارات مجردة ولا بتكليف مجموعة من الباحثين بإعداد دراسة حولها، إذ لا بد للتاريخ من أن يجد حلها الملائم في ظل سيرورة معقدة من الشروط الداخلية والخارجية المتنوعة.

بإيجاز نقول: إن أزمة الديمقراطية الإسرائيلية إنما يتسبب فيها وجود أبناء الأقلية الأصلية الفلسطينية، لقد واجهت إسرائيل منذ البداية مشكلة "عادية" إذا ما كان الحديث يدور عن الدول الاستيطانية الكولونيالية، وهذه المشكلة بالطبع تتعلق بكيفية إدماج من يتبقى من السكان الأصليين في النظام الاجتماعي والسياسي لدولة الأغلبية ذات الطابع الديمقراطي، أما خصوصية إسرائيل، فإنها تتبع من قرار واع بعدم السماح باندماج أبناء الأقلية العربية الفلسطينية في المجتمع، لأنهم ليسوا يهوداً، وليس بإمكانهم أن يصبحوا يهوداً، كما أن احتمال أن تتحول هذه الأقلية إلى أغلبية يظل سيفاً مسلطاً على رقبة الدولة اليهودية، ولذلك فإن الدولة لا "تستطيع" بدنياً إلا أن ترفضهم، وهي تفعل بدهاء عبر تعريفها لنفسها بأنها دولة اليهود الذين لا يمكن أن يكونوا يهوداً إلا لأنهم ولدوا يهوداً، والتجنس في هذا الباب لا موضع له، كما أن السماح بزيادة عدد أبناء الأقليات لا يجوز؛ لأنه يعني القضاء على الدولة، وذلك كله لم يمنع إسرائيل منذ ولادتها من تكرار القول بانتمائها إلى التقاليد الحداثية الديمقراطية، بل أن تعد نفسها في طليعة الدول الحرة الراقية لقيم الليبرالية وحقوق الإنسان وكل ما من شأنه أن يكون من سمات الدولة الديمقراطية. سنت إسرائيل القوانين لمصادرة أراضي مواطنيها الفلسطينيين، ومنها قانون أملاك الغائبين، الذي تسبب في كون نصف الأراضي المصادرة مملوكة لأفراد يقيمون داخل الدولة ويحملون هويتها وجنسياتها، ويبدو أن الأقلية الأصلية العربية قد فقدت 35% من أراضيها بعد أن أصبحت تتمتع بالمواطنة الإسرائيلية. (شاهين، 2010)

في المقابل، يتم منح الامتيازات المطلقة لليهود في الأرض وغيرها، وقد أوضح بن غوريون ذلك تماماً في العام 1950 لدى مناقشة قانون العودة في الكنيست، عندما قال: إن "قانون العودة هو من القوانين التي تُشكل مصدر [وجود] إسرائيل، وهو يضمن أحد أهم غايات دولتنا، غاية جمع المنافي، يحدد هذا القانون أنه ليس الدولة هي التي تمنح اليهود خارج البلاد حق الاستيطان بها، وإنما يكمن هذا الحق في كل يهودي، لأنه كذلك في حالة ما عبر عن رغبته بذلك." (دلال، 2009، ص 40) طبعاً هذا الحق المطلق لليهود في فلسطين، والذي يشبه فكرة حقوق الإنسان الطبيعية بتعاليه على الدولة وعدم استمداده الحق منها يقابله حق الفلسطينيين المشكوك فيه في التمتع بالإقامة في إسرائيل، كونهم ليسوا من أبناء هذه البلاد "الموعودين"، الأمر الذي أحوجهم إلى القانون الوضعي للدولة لكي يصبحوا مواطنين، وبهذا المعنى فإن الفلسطيني يكتسب حقه في هذه البلاد

بالتجنس الذي أتاحتها قوانين الدولة على نحو استثنائي، ومن المفارقة بالفعل، أن المواطنين الفلسطينيين الأصليين يبدون أقرب إلى الهوية المدنية المشتقة من علاقة الدولة مع مواطنيها، مقارنة باليهود الذين يعلنون على الدولة، وبالتالي تبدو مواطنتهم أقرب إلى فكرة القبيلة أو الأمة الدينية التي تتجاوز الدولة بما هي مفهوم وممارسة وضعيين ومدنيين.

وهكذا يبدو أن التمييز ضد المواطنين العرب كان هو القاعدة مثلما أن محاباة اليهود قانون مشروع في دولة تعلن نفسها دولة لهذا الصنف من الناس دون غيرهم، وتلاحظ الباحثة دوريت جيفن: "أن المجتمع الإسرائيلي صعب ومعقد وليس بالأمر السهل أن يستطيع أحد غير يهودي العيش أو التعايش في المجتمع الإسرائيلي". وتتابع الباحثة آراءها بخصوص العنصرية الإسرائيلية قائلة: إن "العرب مثلاً والذين هم موجودون منذ قيام إسرائيل ويحملون هويات إسرائيلية لم يجدوا مكاناً لهم في المجتمع الإسرائيلي، ومن المستحيل أن يحصلوا على المساواة التي يحلمون بها." (أبوشومر، 2006، ص 194) وذلك مؤشر على صعوبات الديمقراطية الإسرائيلية التي تظل ديمقراطية من ناحية، وإقصائية من ناحية أخرى، لكن ذلك قد يوحي بأن إسرائيل هي دولة ديمقراطية لا تعاني من تحديات كأداء في حال غياب العرب، لكن من أجل أن نتفحص هذه الأطروحة علينا أن ننقل إلى قراءة موجزة للقطاع الآخر الذي تعرض للاضطهاد منذ نشأة الدولة ونعني به اليهود الشرقيين.

### ثالثاً: قصة اليهود الشرقيين:

لعل تاريخ اليهود الشرقيين من الأمور المهمة التي تستدعي المقارنة بين الديمقراطيتين الأمريكية والإسرائيلية، ففي الحالتين نجد البياض شرطاً للامتياز، وفي الحالتين نجد اللون والافتقار "للأوربة" المتحضرة عاملاً حاسماً في انسداد الأفاق في وجه المرء لكي يصيب قسطاً من النجاح، وليست مصادفة أن شبان "المصرارة" الغاضبين في العام 1971 قد اختاروا اسم "الفهود السود" عنواناً لحركتهم التي قاومت ما عدته تمييزاً ضد اليهود الشرقيين وتعاملاً مزرياً معهم حتى بدت الدولة في نظرهم دولة الإشكناز: لا مدافع.

ويرى سامي شطريت Chetrit أن بداية وعي اليهود القادمين من الدول العربية والإسلامية ومن دول البلقان بأنهم يهود "شرقيون" مثلت الأساس الذي سيمكنهم من النضال في مواجهة لعبة "فرق تسد" التي مارسها الإشكناز بغرض إبقائهم شيعاً وطوائف يسهل التلاعب بها. (شطريت، 2005، ص 65) وهذا الفهم يتضمن القول بأن النخبة الإسرائيلية هي نخبة أشكنازية بيضاء، وبالتالي فإن الدولة تعمل بشكل يؤازر مصالح النخبة المهيمنة التي تستخدم جهاز الدولة الإكراهي من أجل تحقيق مصالحها، ويبدو أن العلاقة بين النخبة، والدولة في الحالة الإسرائيلية قد تكون أشد وضوحاً مما هي في حالات أخرى مثل الولايات المتحدة من ناحية الزواج الصريح بين الدولة والنخب، ما ييسر أن توظف النخب أجهزة الدولة لتكريس سيطرتها.

شكل الشريون نسبة 50% من المجتمع الإسرائيلي بحلول العام 1952 ولكنهم حازوا القليل مما يمكن اعتباره حقهم في الكعكة الاقتصادية القومية، ومن الواضح أن النخب الأشكنازية قد فسرت ذلك بتخلفهم وبدائيتهم التي لا يد لإسرائيل أو نخبها فيه، لقد جاؤوا من "بلادهم" على الصورة التي هم عليها، وقد عملت الدراسات "العلمية" الأشكنازية مثلما سلفها الأوروبي والأمريكي على تفسير الأعراض التي تلازم اليهودية الشرقية من قبيل الميل المفرط إلى العنف وما يرافقه من تفاصيل تتعلق برفع الصوت أثناء الحديث وحركات الجسد، وفي هذا السياق يبدو أن المغاربة بالذات قد نالوا نصيب الأسد من "البحث العلمي". الأمر الذي لا يثير الاستهجان إذا ما تذكرنا أن الأفعال العنيفة التي تميز البدائية الشرقية في أسوأ صورها من قبيل "تمرد وادي الصليب" وحركة "الفهود السود" تعود إليهم. (شطريت، 2005، ص 67-123) وكان لا بد من معرفة الجذور التي تتسبب في سلوكهم غير الطبيعي.

من ناحية جذور الهيمنة على الحياة السياسية والاقتصادية في إسرائيل لمصلحة البيض، فإنها تعود بطبيعة الحال إلى الانتداب البريطاني الذي سهل هجرتهم واعترف بهم بحكم الأمر الواقع زعامة الليشوف الذي يعبر عن الجماعة اليهودية المقيمة في فلسطين قبل إعلان قيام الدولة، وهكذا تم التأسيس لهيمنة واضحة على السياسة والاقتصاد لمصلحة المهاجرين من أوروبا، وبحسب شطريت، فإن اليهود السفارديم المقيمين في فلسطين قد تراجع حضورهم وبهت أثرهم إلى درجة أنه لم يعد لهم وجود يذكر، ومن هنا فإن السياق الأساس للهيمنة الأشكنازية البيضاء ليس مغايراً لأية هيمنة مارسها أية أقلية أو أغلبية أوروبية بيضاء حيثما حلت في بقاع الأرض بعد هجرتها من موطنها القاري، ولا يلزم فيما نظن أكثر من أن نزيح المسحة الصوفية-الأسطورية التي تميز الخطاب الصهيوني العلماني في جوهره حتى ندرك أن إسرائيل جزء من الكل الأوروبي، وأنها لا تفعل ما يدعش بنشأتها

على التمييز لمصلحة البيض الذين يشكلون جوهر المشروع الأوروبي القائم على تصدير الفائض السكاني إلى العالم الجديد أساساً، وإلى بعض المستعمرات في العالم القديم الذي يشكل في مثله الضلعين الآسيوي والأفريقي، أرضاً خصبة للاستغلال بسبب الشروط التاريخية التي سادت منذ القرن الخامس عشر.

يظهر من المعطيات التاريخية أن الأمور في أحياء اليهود العرب وغيرهم من اليهود الشرقيين الذين منحوا بيوت المهجرين الفلسطينيين ليسكنوا فيها، كانت أبعد من أن توصف بأنها على ما يرام، فقد كانت المعاملة الدونية هي القاعدة في مجالات السكن والعمل والتعليم ومستوى الدخل وكل مظهر من مظاهر الحياة الاقتصادية أو الاجتماعية أو السياسية، وهو ما سيقود بعد أقل من عقد على قيام إسرائيل، إلى انتفاضات جديّة تقطع صفو شهر العسل الذي عاشه بن غوريون والقيادة الأشكنازية، وقد تنبه بن غوريون بسرعة إلى الخطر الكامن في نهوض الشرقيين، وأوضح ذلك في رسالة إلى الزعيم السفارديمي: الياهو اليسار، إذ قال: إن نشاط الأخير في صفوف اليهود الشرقيين قد يضر بقضية اليسار الإسرائيلي الذي يهيمن ممثلاً بممباي على المشهد السياسي. (شطريت، 2005، ص، 130، 92) والواقع أن هذه اليقظة مؤشر على الوسائل المستخدمة في إدارة المعركة الاجتماعية عبر الخليط المعتاد من القمع المباشر والهيمنة الأيديولوجية و "اللعب" على التناقضات والخلافات، مما يعطي في النهاية المزيج الملائم من أجل إبقاء الأمور على حالها مع تقديم بعض التنازلات الضرورية في بعض الأحيان من أجل تجنب كارثة تقوض النظام نهائياً عن طريقة ثورة جذرية تنتج علاقات مختلفة بشكل كامل. هذه الهيمنة مع ذلك تعرضت لمنغصات حقيقية مثلها "تمرد وادي الصليب" و"حركة الفهود السود" مع ملاحظة أن الثانية كانت علامة فارقة بالفعل في مسيرة الكفاح الشرقي ضد الهيمنة الأشكنازية.

يقع وادي الصليب الذي هو حي عربي أصلاً في أسفل جبل الكرمل، وعندما أنجز تهجير العرب الفلسطينيين، أسكن مكانهم يهود من شمال إفريقيا. وقد كان عدد سكان الحي من هؤلاء اليهود لحظة وقوع "التمرد" خمسة عشر ألفاً. ومثل قصص التحركات والانتفاضات الشعبية كلها، كان هناك مجموعة من العاطلين عن العمل يجلسون في مقهى، ويبدو أن أحدهم قد ثمل وبدأ يعرّب، فحضرت الشرطة لاعتقاله، وكان أن أطلق أحد أفرادها الرصاص على الرجل دون سبب واضح، فبدأ الجمع في إلقاء الحجارة على أفرادها، ثم "انفجر" الغضب وانطلق العنف ضد كل شيء وخصوصاً البنوك والمحال في الأحياء الراقية المجاورة ومركز حزب ممباي، وقد ردت الشرطة باستخدام الهراوات وضربت بشكل مبرح كل من وقع في طريقهم بما في ذلك النساء



والأطفال، وقد روى بعض المعتقلين كيف تعرضوا للضرب القاسي في أثناء استجواب الشرطة لهم. ويبدو أن كتائب غير نظامية مقربة من ديان وبن غوريون حملت اسم "كتائب الساعة" قد شاركت في قمع المتظاهرين وإبقائهم بمنأى عن أماكن اجتماع قيادات مباي ونشاطها وسط صمت غريب من الصحافة التي تجاهلت ما كان يجري. (شطريت، 2005، 5، 163، والواقع أن هذه القصة على صغر حجمها وأثرها باعتبارها حدثاً عابراً في المجتمع الإسرائيلي أمكن للصحافة السائدة أن تتجاهله تماماً، إلا أن ذلك لا ينفي احتواءها على مكونات الطريقة والآلية التي تتبعها النخبة الأشكنازية ضد اليهود الشرقيين وضد الأقلية الأصلية الفلسطينية مع اختلاف درجة القمع وشدته وسخاء العروض. ومن ذلك محاولة تحقيق الهيمنة عن طريق التجهيل المقصود والمنظم وبناء الأساطير التي تجعل المرء يحمل نفسه أو طائفته المسؤولية عن مصيره بسبب تقصيره؛ لأن الدولة -بالطبع- دولة ديمقراطية حرة تتيح الفرص للجميع على قدم المساواة، وليس خطؤها أن فرداً أو فئة اجتماعية لا تستطيع لأسباب تعود إلى طبيعتها أن تستفيد من هذه الأجواء. وقد تم استخدام أساليب التفرقة والاختراق الداخليين للجماعة بغرض إضعافها وتفكيكها من الداخل. وهو ما نجده بشكل واضح في استخدام الفهود الزرق في الانتخابات ضد الفهود السود، مما أدى -على ما يبدو- إلى إضعاف فرصهم في الفوز بأي مقعد، وتم كذلك توظيف معطيات النسيج الاجتماعي الفسيفسائي لضرب أجزاء بعضها ببعض عندما يكون ذلك مفيداً في تكريس هيمنة النخبة، وأخيراً تم استخدام جهاز الإكراه بما لديه من إمكانيات ضخمة تتمثل في الأفراد والأسلحة والعتاد والمعتقات. الخ، وكذلك اللجوء إلى العصابات أو الكتائب الأخرى التي قد لا تكون جزءاً مباشراً من القوات النظامية، وهو ما يذكر ولو من بعيد بجماعات مثل الكوكلكس كلان Ku Klux Klan التي كانت تتصرف بوصفها ذراعاً غير مسؤول للنخبة البيضاء، وتقوم بإرهاب السود والأقليات "الملونة" والاعتداء عليها، ومن هذه الناحية علينا أن نتذكر النجاح الأمريكي في احتواء الراديكالية السوداء لنقارنها بنجاح إسرائيل في المسعى ذاته، ولا بد أن إعادة تنظيم الوعي الشرقي لن تتحقق قبل أن ينحل الصراع الفلسطيني الإسرائيلي الذي يوفر فرصة ذهبية لتوحيد الصفوف ضد الخطر الخارجي. وهكذا تتجج الديمقراطية الإسرائيلية في "نهاية الأمر" في تحقيق الهيمنة مع الظهور بمظهر الديمقراطية الحقة التي لا تلجأ إلى القمع إلا نادراً وفي مواجهة أعمال شغب... الخ. لكننا "للأسف" نلمح في الآونة الأخيرة حراكاً متزايداً في أوساط أبناء الأقلية الأصلية قد "يضطر" الدولة لإعادة الاعتبار للسبل القمعية المباشرة لجهاز الإكراه التابع لها، وعندها سوف نجد أن حظ إسرائيل حتى اللحظة من الظهور بمظهر الديمقراطية الليبرالية كما يصفها "مثال" الديمقراطية، يتعثر بسبب صعوبة تحقيق الهيمنة في مضمار السيطرة

على الأقلية الأصلية العربية. وإذا كان هذا التساؤل ليس من شأن هذه الدراسة إلا أننا لا نستطيع تجنب الإغراء النظري لطرحه: ألن تذهب إسرائيل في آخر المشوار "من أجل حماية ديمقراطيتها" إلى طرد الفلسطينيين جميعاً إلى الخارج، خارج إسرائيل أو حتى خارج حدود فلسطين الانتدابية كلها؟ هذا سؤال تاريخي بامتياز، لكننا لا نرى هناك محالاً نظرياً في الإجابة عنه سلباً أو إيجاباً.

#### رابعاً: إسرائيل والولايات المتحدة؛ مقارنة:

نظن أن هذه المقارنة مفيدة لغرض البحث، بسبب أن قياس المقارنة هنا مشروع وصحيح. ولا بد من الإشارة في البدء إلى أن العام 1948 قد حقق حلماً مهماً بالنسبة للثقافة اليهودية وخصوصاً البروتستنتية منها. كانت ماساتشوستس وبنسلفانيا إسرائيل الأولى التي جاءت في زمن كان الناس يظنون فيه أن أطفال إسرائيل سيعودون إلى وطنهم بعد آلاف السنين. لكن شروطاً ومصادفات وسياقات ليس هنا موضعها، قد أدت إلى تحقق الحلم، وولدت معجزة جديدة غير معجزة الولايات المتحدة التي كانت في واحد من أوجهها استعارة إسرائيلية، مع إسرائيل في أرض الميعاد التوراتية نحن أمام الحقيقة الواقعية، ولا داعي لأية استعارات أدبية أو دينية. لقد جاء الشعب الأبيض المختار إلى "إسرائيل" الأمريكية محملاً باعتقادات التميز والتفوق، ولكنه مع ذلك أصر على بناء نظام سياسي ديمقراطي، فكانت النتيجة ديمقراطية للبيض وإقصاء واستعباداً وإبادة لمن لا ينتمي إلى شعب الله الأبيض المختار، فهل اختلفت تجربة إسرائيل الحقيقية عن إسرائيل المجازية؟

قد يبدو أن إجابتنا يجب أن تكون "لا" صريحة وقاطعة، ولكن الصحيح أن إسرائيل الجديدة لم تكن نسخة من إسرائيل القديمة، فهنا لم تتم إبادة، ولم يحدث استعباد لأحد، ومن الواضح أن أسئلة المساواة والعدالة والحقوق المتكافئة قد ولدت هنا في فلسطين المستوطنة باليهود البيض أسرع بكثير من سابقتها الأمريكية، بالرغم من أن طيفاً واسعاً من المجموعات السكانية التي لا تتفق مع مثال الشعب المختار قد تعرضت للتمييز، إلا أن المثال الإسرائيلي يختلف في شدة ذلك التمييز اختلافاً بيناً، في الولايات المتحدة تم الانحطاط بالأقلية الأصلية المسماة بالهنود الحمر إلى حضيض يسمح بالاجتثاث التام في ظل تخصص شركات ربحية ثم الجيش الأمريكي الناشئ الذي قام بمطاردتهم في كل مكان لا لسلب أرضهم فحسب، وإنما بغرض إزاحتهم من المشهد نهائياً، وتعويضاً عنهم وبسبب الحاجة إلى العمل في الزراعة، تمت أوسع عملية للتجارة الكونية للعبيد التي كانت أبعد ما

تكون عن شروط التجارة الحرة النزيهة كما يفهمها آدم سميث، وفي سياق تاريخي لا نظير له تم اقتحام القارة السوداء واصطيد البشر، بالشباك، وعلى طريق العبودية الدامي كان لا بد من قتل أعداد هي أضعاف من وصلوا أحياء. وقد عانى هؤلاء ونسلهم ردىاً طويلاً قبل أن يحصلوا على حقوقهم المدنية والسياسية بعد قرون من الاستعباد، ومن البدهي أن يوجد في حالة إسرائيل بعض التشابه مع النموذج الأمريكي فيما يخص التعامل مع السكان الأصليين، لكن ذلك لا يصل إلى حدود التطابق في الأساليب البشعة الموظفة في التخلص من البشر التي برهنت على فاعلية هائلة أدت إلى اختفائهم في أمريكا بشكل شبه كامل، لكن إذا كان هناك اختلاف بين الولايات المتحدة وإسرائيل في التفاصيل، فإن هناك تشابهاً في الأسس والخطوط الرئيسة لا تخطئه العين، فنحن في كلا الحالتين نواجه مجتمعاً استيطانياً كولونياً يصبح أغلبية بفعل الإبادة مثلما في الولايات المتحدة، أو التطهير العرقي مثلما في الحالة الإسرائيلية. ونجد في النموذجين أن المواطن من الدرجة الأولى يغدو المستوطن الأبيض بينما يصبح أبناء البلاد الأصليين أقلية تحاول، ويحاول النظام الديمقراطي للأغلبية أن يجد تعريفاً لها بشكل ينسجم مع طبيعته الفعلية أو مع فهمه المخلص أو المرائي للديمقراطية. ولعل المراءة أو الإخلاص في هذه الأحوال لا يغيران في جوهر الأمر شيئاً، لأن الذهاب بعيداً في "مغازلة" الفكرة الديمقراطية-المثال قد تنشئ وضعا يتم فيه استغلال متطلبات ذلك المثال وشروطه لإلحاق الأذى بالمجتمع الاستيطاني الوليد. والواقع أن المرء لا يتفاجأ من انخفاض كثافة الديمقراطيتين إلى حد مدهش؛ ذلك أن شروط المحافظة على الديمقراطية والامتياز للنخب البيضاء في وقت واحد، ما كان يمكنه أن يثمر أكثر من ذلك الوضع الذي يجعل إسرائيل والولايات المتحدة في موقع يقترب من المنتصف على متصل الديمقراطية والاستبداد.

ومثلما اشتكى السود وغيرهم من "الملونين" من سوء المعاملة، معبرين عن ذلك بوسائل متعددة، من بينها الوسائط الفنية، فقد فعل اليهود الشرقيون شيئاً مشابهاً عندما أدركوا أنهم قد خدعوا على نحو قاس من حيث إنهم جاءوا إلى جنة أرض الميعاد ليجدوا حياة مليئة بالذل والتمييز، وليجدوا أن ما قيل لهم محض سراب.

يبدو أن هذه هي الإشكالية التي واجهها المجتمعان الديمقراطيان الأمريكي والإسرائيلي، ويبدو أيضاً أن صعوبات النظام الديمقراطي الإسرائيلي أشد استعصاء بحكم عدم نجاحه مقارنةً بالأمريكي في تحجيم السكان الأصليين إلى درجة تجعل حضورهم باهتاً ليعمل النظام الديمقراطي بكفاءة بالرغم من وجودهم أو حتى بسبب وجودهم بوصفهم أقلية معارضة راديكالية تعيش داخل النظام الديمقراطي وتنتقد الأغلبية المسيطرة وتعارضها بالسبل الديمقراطية ويكفل لها النظام الديمقراطي ذلك، ولعل ما يميز

الحالة الأمريكية الراهنة هو أن مشاركة السود أو عدمها لا تؤثر في شيء ذي بال، أما في إسرائيل، فإن الوضع أشد صعوبة في الزمن الراهن، ولكنها مع ذلك تصيب نجاحاً لا بأس به، وسوف نحاول قراءة ذلك عبر محاولة الاجابة عن السؤال: هل أمكن للديمقراطية الإسرائيلية أن تتعايش مع العنصرية؟ بمعنى: هل تتجح إسرائيل في ان تظل ديمقراطية بالرغم من وجود جزء مهم من السكان-المواطنين لا يتمتعون بحقوق المواطنة الكاملة أو الفعلية عند مقارنتهم بمواطني "الدرجة الأولى"؟

يشكل السؤال السابق جوهر الإشكالية الديمقراطية الإسرائيلية التي تبدو حالة غريبة من نوعها؛ لأنها تحاول الجمع بين الديمقراطية وما تحمله من قيم المساواة وعدم التمييز الاثني والعنصري والديني، وبين الاصرار العنيد على يهودية الدولة التي هي هوية قومية ودينية معاً، وفي سياق هذا التناقض لا بد من الإشارة إلى ضحيته الأساس المتمثلة بالأقلية الاصلية الفلسطينية. وإنه لمن الأهمية بمكان أن نقوم بتوضيح كيف تقوم إسرائيل بالجمع بين هذه المتناقضات، وما الذي تعمله للتغطية والتمويه، وما هو مقدار النجاح الذي حققه في إطار ذلك كله.

### خامساً: ماهية النظام السياسي الإسرائيلي وحدود ديمقراطيته

تأسست دولة إسرائيل في 14 أيار من العام 1948. ومثلما يقول موقع وزارة الخارجية الإسرائيلية الإلكتروني باللغة الإنجليزية فإنها قد تأسست مثل غيرها من الدول الديمقراطية على هدي من المبادئ والمؤسسات التي تجد أساسها في القوانين الأساسية التي تشكل بناء تحتياً لملاح النظام الحكومي وحقوق المواطنة.

ويعرف الدستور المقترح اسرائيل على أنها "دولة يهودية ديمقراطية"، مكرساً بذلك طابعها اليهودي في دستور الدولة بالذات، يرد في البند الثاني (مصطفى، 2009، ص 23): "إسرائيل هي دولة يهودية وديمقراطية، وتؤكد بنود الدستور الطابع اليهودي للدولة في كل ما يتعلق بقضايا: حق العودة والجنسية ورموز الدولة، والتي تم تدوينها في الدستور بشكل واضح مكرسا الطابع اليهودي للدولة".

وهناك تيار يهودي يعترف بأن ديمقراطية الدولة في صراع دائم مع يهوديتها، ويدعي هذا التيار أن الديمقراطية تسمح "للأعداء من الداخل" باستغلالها ضد يهودية الدولة، لذلك يظل هناك حاجة دائمة لتقليص مساحة الديمقراطية وتوسيع الطابع اليهودي للدولة وربط المواطنة باستحقاقات معينة. (المرجع نفسه، ص 21) والواقع أن هذا الميل للتأكيد على يهودية الدولة على

حساب ديمقراطيتها قد اشدت في الآونة الأخيرة بشكل يخالف إلى حد كبير نماذج أخرى تتقاطع مع النموذج الإسرائيلي، مثل النموذج الأمريكي، لكن ذلك ليس مدهشاً لأن الفارق بين النموذجين مهم بالفعل، ففي النموذج الأول انتهى فعلياً أي تهديد لهيمنة الرجل الأبيض وأصبح إعطاء السود وغيرهم حقوقاً شكلية لا يقدم أو يؤخر في شيء، أما هنا، فإن وعي المواطنين الفلسطينيين الأصليين المتنامي وتزايد عددهم باتجاه تشكيل نسبة تقترب من الربع إضافة إلى وجودهم بقرب عمقهم الفلسطيني والعربي المجاور تماماً، يضع إسرائيل في مأزق جدي، ويصبح التوجه الديموقراطي مكلفاً جداً، وهو بالطبع توجه لا تستطيع النخب المسيطرة حالياً في إسرائيل أن تتبناه ما لم تكن هناك شروط تاريخية ملموسة ترغمها على ذلك. وما دامت تلك الشروط غائبة تظل إمكانية الديمقراطية الإسرائيلية الكاملة أمراً مستبعداً واقعياً بالفعل.

ولعل من المهم في هذا السياق أن نتعرض لقراءة كيمرلنج Kimmerling للمجتمع الإسرائيلي وتفسيره لآليات التعامل مع الفلسطينيين، يوجد ثلاث حالات توضح العلاقة بين المجتمع المحلي الأصلي والمجتمع الاستيطاني الوافد، وأولى هذه الحالات هي الإبادة الشاملة للمجتمع الأصلي والاستيطان مكانه، وهذه الحالة يمثلها حسب كيمرلنج الولايات المتحدة، والحالة الثانية هي اندماج المجتمع الاستيطاني بالسكان الأصليين وخلق مجتمع واحد ناجم عن ذلك الامتزاج، وتلك حالة أمريكا الجنوبية، وأما الحالة الثالثة فهي التي تنطبق على إقامة إسرائيل على يد الحركة الصهيونية، وتم فيها إقامة المجتمع الاستيطاني إلى جانب المجتمع الأصلي أو بجواره، كما قسم المكان والحيز بين مجموعتين سكانيتين متعاديتين، ويميز هذه الحالة نزعة واضحة لدى المجتمع الاستيطاني باتجاه التوسع وتضييق الحيز على المجتمع الأصلي بشكل تدريجي. (غانم ومصطفى، 2009، ص 62) وإذا كنا نتفق مع كيمرلنج في أن النموذج الإسباني في أمريكا الجنوبية نموذج قائم بذاته، إلا أننا نرى في النموذج الإسرائيلي والأمريكي نموذجاً واحداً، مع اختلاف درجة النجاح، فبينما نجح النموذج الأسبق تاريخياً ربما بسبب ملاءمة الظروف والأوضاع السياسية الكونية والمحلية، في إنجاز مهماته تماماً، فإن المجتمع الاستيطاني الوافد في الحالة الإسرائيلية لم ينجح في تحقيق اتجاهه الفعلي حتى نهاية الخط. وما كلام كيمرلنج على وجود ميل لدى المجتمع المستوطن للتوسع إلا دليل على صواب تحليلنا الذي يرى فيهما نموذجاً واحداً، إذ أن استمرار الرغبة في التوسع إنما يعني في الواقع مواصلة العمل من أجل إزالة الآخر الأصلي نهائياً إما بقتله أو طرده. وعلينا أن نتذكر أن إخراج السكان الأصليين نهائياً من المشهد الأمريكي قد استغرق ثلاثة

قرون، وليس هناك ما يمنع نظرياً من أن يصل النموذج الإسرائيلي إلى تلك الغاية. وقد يصلها بشكل أسرع مما حدث في الولايات المتحدة، كأن ينجز إزاحة الفلسطينيين في قرن أو ما أشبهه، وعندها سنجد أننا في الواقع نواجه مثلاً آخر من الحالة ذاتها.

ويعالج إريك كوهين Cohen الأمر من زاوية أخرى مؤكداً على الطابع الإشكالي للديمقراطية الإسرائيلية: إن إسرائيل لم تطور ديانة مدنية شمولية من النوع الذي يمكن أن يستوعب المواطنين جميعاً بغض النظر عن أصولهم الاثنية ودياناتهم، ويضيف: أن "ديانة" إسرائيل المدنية ذاتها قد صُممت لاستبعاد العرب. وقد تجنبت الدولة تطبيق مبادئ المواطنة الشمولية التي تضمنها إعلان الاستقلال على السكان العرب الذين بقوا بعد النكبة، وفي الحقيقة تم التعامل مع هؤلاء بوصفهم أبناء أقلية عدوة مهزومة لا مواطنين أصليين في الدولة الجديدة.

في السياق ذاته الذي يرتبط بمحاولات توضيح أن إسرائيل بلد لا يراعي التقاليد الديمقراطية بما يكفي، يحدد بنزيمان ثلاثة مؤشرات للديمقراطية: الجانب الحقوقي والجانب المؤسساتي وجانب الاستقرار، ولكل من تلك الجوانب خصائص معينة، وفيما يخص الحقوق تحتل إسرائيل الدرجة الدنيا من حيث إعطاء الحقوق للأقليات وخاصة في الجانب السياسي الذي حصلت فيه إسرائيل على ثلاثة من أربعة، مما يعني وجود التمييز والقمع والإقصاء بحق الأقليات. (بنزيمان وآخرون، 2003، ص 20) وفي اتجاه نقد الديمقراطية الإسرائيلية ذاته يقدم نغبي Negbi مشاركته في سياق الحديث عن القانون من حيث النزاهة كمؤشر على ديمقراطية النظام، ويصل نغبي إلى القول بالفشل الذريع لمنظومة أجهزة سيادة القانون الإسرائيلية في حماية الديمقراطية من الذين يحاولون تدميرها من الداخل، ويقوم الكاتب بعرض لأشكال تدهور القانون من خلال مؤسستين حيويتين في الدولة، وهما المستشار القضائي للحكومة والصحافة، ويبدو حسب رأيه أن تلك العوارض تهدد الديمقراطية وتتسببها وخاصة مؤسسة الاعلام والصحافة التي تقف عاجزة عن أداء مهمتها في محاربة الفساد، وصولاً إلى التواطؤ مع النخبة الفاسدة في تقويض أركان الديمقراطية، وانسجاماً مع ذلك، فقد أشار مؤشر الديمقراطية إلى التراجع الواضح في دور الصحافة. (نغبي، 2005، ص 31-53) وفي مقابل هذا النوع من النقد الذي يبين عدم اتساق الديمقراطية الإسرائيلية مع مثال الديمقراطية المفترض، نجد آراء أخرى تركز على طبيعة الخطاب الإسرائيلي الإعلامي والأيديولوجي اتجاه الأقلية العربية، وتنتهي هذه الآراء بالطريقة ذاتها إلى أن إسرائيل تتناقض مع الديمقراطية، وبالطبع فإن ذلك لا يصل حد القول بأن إسرائيل ليست بلداً ديمقراطياً، لأن إسرائيل ليست بلداً أوتوقراطياً ما دامت تنظم الانتخابات الدورية من أجل اختيار من يجلس في كرسي الحكم، ومن الواضح أن الديمقراطية الإسرائيلية بسبب

مما ذكر أعلاه تمثل نظاماً يقع على المتصل في موقع قريب من المنتصف بالرغم من أننا نظل مصريين على عدها ديمقراطية بسبب تنظيمها انتخابات متعددة ونزيهة، وفيما نقدم خلاصة هذا التحليل.

### سادساً: إذن هل إسرائيل ديمقراطية؟

لا يستطيع الأساس الذي ننطلق منه إنكار الديمقراطية الإسرائيلية اعتماداً على مثال "ليبرالي" لا وجود له إلا في أذهان الفلاسفة وأصحاب النظريات الذين يخلطون بين حكم القيمة المعياري وحكم الوصف الاستقرائي الواقعي. لذلك نزع اعتماداً على خصائص الديمقراطية المتحققة أن إسرائيل ديمقراطية، وتتفق حججنا في هذا المجال مع "أصدقاء" إسرائيل الذين ينافحون عن ديمقراطيتها لأغراض تتسجم مع حكم القيمة الإيجابي أخلاقياً الذي يسبغ على الدول التي تتبنى الديمقراطية، بالطبع لا يتفق هذا مع مذهبنا في هذه الدراسة.

وفي هذا السياق نشير أنه بالرغم من أشكال التمييز التي تمارسها إسرائيل، إلا أن هناك من يقف مثلنا في صف القول بديمقراطيتها، ومن هؤلاء بنيامين بوغراند Pogrand المهاجر من جنوب أفريقيا والذي يستفيد من أسلوب المقارنة لإثبات أن إسرائيل ليست بلداً عنصرياً، في مقالة بخصوص هذا الموضوع ينتقد بوغراند المزاعم بأن إسرائيل بلد عنصري، وذلك لأن حق التصويت مكفول للفلسطينيين، إضافة إلى أن المواطنين العرب يعيشون مع اليهود داخل "الخط الأخضر" ويتشاركون معهم المدارس والشافى والمواصلات العامة والمهن المختلفة. ويروي بوغراند تجربته الشخصية عندما كان نزيل أحد المشافى: كان الجراح يهودياً، بينما الطبيب المخدر عربياً فلسطينياً، في الوقت الذي كان فيه الممرضون، ويدافع بوغراند عن قانون العودة لأنه لا يقوم على التعصب الديني، وإنما يسمح لكل يهودي، أو كل من ولد لآبٍ أو جدٍ يهودي من أحد الجهتين بالعودة إلى إسرائيل. كذلك يهون من شأن عدم السماح بعودة الفلسطينيين؛ لأن ذلك يحدث في حالات الحروب، وينطبق ذلك على حالات كثيرة مثل ألمانيا والتشيك، وليست إسرائيل فريدة في هذا المضمار، وهناك بعض التمييز في التعامل حتى مع بعض اليهود مثل السفارديم، لكن إسرائيل تتقدم نحو المزيد من توسيع القاعدة الديمقراطية وشروط المساواة في نواحي الحياة كافة، وهو ما يكشف عدم جدية الاتهامات لإسرائيل بأنها دولة عنصرية أو غير ديمقراطية أو ما شابه ذلك. (Pogrand,2005)

يساعدنا عزمي بشارة في إصدار حكمنا الوصفي عندما يؤكد أنه يوجد نظام فصل للسلطات يتطور في إسرائيل باستمرار، مع وجود قضاء مستقل، تحمي فيه المحكمة العليا قيم الديمقراطية المعبر عنها في القوانين الأساسية، ومن ناحية أخرى "تسود في إسرائيل حرية صحافة وتعبير عن الرأي ومنظومة حقوق مواطنة متطورة تشمل نظام تأمينات اجتماعية، وتتوسع حرية التعبير عن الرأي باستمرار في إطار ازدياد تبلور المجتمع المدني وما يترتب عليه من حقوق باستقلال عن الدولة، وبخاصة في إطار حقوق الفرد." (بشارة، 2005، ص 12) وبالرغم من أن بشارة يحدد تناقضين بنيويين في إسرائيل، أولهما أنها دولة استعمارية وديمقراطية في الوقت ذاته، وثانيهما يتصل بالعلاقة بين الأمة والقومية والدين والمواطنة، إلا أن بشارة لا ينفي الديمقراطية عنها، وإنما يتحدث عن صعوبات ومشاكل تعاني منها هذه الديمقراطية. وهو في رأينا أمر يمكن أن تعده أية دولة ديمقراطية مشكلة تبحث عن حل مثلما سوغ بوغراند أنفاً صعوبات إسرائيل العنصرية.

والحقيقة أن إسرائيل تمثل حالة ملائمة جداً لتوضيح ماهية الديمقراطية وخصائصها. وهي حالة "نموذجية" لتسوية التعريف الذي انحننا له للديمقراطية بوصفها طريقة للوصول للسلطة تعتمد الانتخابات الحرة النزيهة ويمكن للفائز فيها أن يمارس الحكم، ما لم يكن هناك ظروف استثنائية: إن الخشية من وصول الشيوعيين إلى السلطة في ألمانيا قد قاد إلى الفاشية، أما في إسرائيل فلا شك أن زيادة العرب إلى درجة التهديد الفعلي بأن يمسكوا مقاليد الأمور يمكن أن تكون سبباً في تطهير عرقي جديد أو تغيير القوانين لمنعهم من التصويت... الخ، وربما تلجأ إسرائيل إلى الخيار الأول بسبب إدراكها أن الثاني حل مؤقت يتعلق بإدارة أزمة أكثر مما هو بحلها، ولذلك فإنه لا يمكن استبعاد أن تقوم إسرائيل بعملية تطهير واسعة أو تبادل سكان أو أراض... الخ، إذ ليس من الممكن المحافظة على الديمقراطية مع السماح بتحول العرب إلى أكثرية سكانية أو حتى إلى قوة فاعلة، وهذا في رأينا يعادل موضوعياً فكرة انكشاف الاستغلال ليصبح المجموع معادياً للنظام القائم ولا يعود ذلك النظام قادراً على إعادة إنتاج ذاته بالاستعانة بالأدوات الديمقراطية، هنا يبدو انكشاف الظلم أمراً حاصلاً بالفعل، ولكنه ظلم يتعلق بالأقلية التي لا حول لها ولا قوة في ظل النظام الديمقراطي بالضبط لأنها الأقلية، ومن هنا فإن الديمقراطية تظل في هذه الحالة ناجعة باعتبار أن الأغلبية ما تزال مع النظام، أما إن تحولت الفئة المنتقصة حقوقها إلى أغلبية، فلا بد أن ذلك سيحتاج إلى تصحيح الوضع جوهرياً عن



طريق أساليب متطرفة تتراوح بين الحرمان من التصويت أو الحرمان من حق تكوين أحزاب مستقلة، وتتصاعد باتجاه التطهير العرقي والترحيل الجماعي وصولاً إلى المذابح والإبادة والحقيقة أننا لا نقرأ في تطور الديمقراطية الإسرائيلية نقلة نوعية تشكل قطعاً مع الماضي القريب الذي قامت خلاله بأعمال التطهير، كما أن دواعي التطهير ربما تكون قد تعززت داخلياً في الزمن الحاضر، ومعنى هذا أن "عجز" إسرائيل الواقعي عن القيام بعملية تطهير سريعة جديدة إن صح فعلاً، فإنه لن يكون ناجماً عن تغيير في أخلاقية morality الديمقراطية الإسرائيلية، وإنما نتيجة لاعتبارات براغماتية تاريخية، تسهم في دفع النخب باتجاه "إبداع" وسائل أخرى لمواجهة معضلة تزايد أعداد السكان الأصليين الفلسطينيين غير المرغوب بهم يهودياً.

والواقع أن إسرائيل لا تسلك في الممارسة اليومية، وعلى وجه أخص في جانب الدعاية والإعلام، بالطريقة الواضحة التي رسمناها سابقاً، وهي حتماً متفوقة من نواح كثيرة على التجربة الأمريكية من حيث تغليفها لمشاريعها وقناعاتها بقشرة تسمك أحياناً وترق أحياناً من التظاهر باحترام قواعد اللعبة الديمقراطية الليبرالية ومراعاة عناصرها الأخلاقية المزعومة في المثال، وهناك على سبيل المثال سيل من الادعاءات التي تتعلق بالصحة والرفاه وتنمية المجتمع المحلي والتعليم... الخ (شليف، 2005، ص

(6)

ومن الطرائف في تسويغ التمييز العنصري في الديمقراطية الإسرائيلية القول بأن الدفاع عن الديمقراطية قد يقتضي بعض المخالفات الديمقراطية، وفي هذا المعنى يتكرر القول بأن إسرائيل هي الديمقراطية الوحيدة في الشرق الأوسط، وبناء عليه يجوز لها أن تقوم ببعض الضروريات من أجل الدفاع عن حدودها ومواطنيها، وفي هذا السياق أيضاً يتم التأكيد على أن الولايات المتحدة وإسرائيل تتقاسمان القيم الديمقراطية وقيم الحرية إضافة إلى تاريخهما المشترك بوصفهما ملاذاً وملجأً للبشر المضطهدين والمظلومين، ومن النقاط الموجهة ضد نقاد إسرائيل وجود نواب عرب في الكنيست الإسرائيلي وتمتع الأقلية العربية كلها بالمساواة وحقوق الانتخاب. (Arjan&Barry, 2003) والمفارقة في هذا الدفاع الذي يلاقي الكثير من الرواج خصوصاً أنه يتمتع ببعض الصدفية من ناحية غياب الديمقراطية عن الدول العربية، هو أنه يضحى بالكثير من التقاليد الديمقراطية بغرض الدفاع عنها.

**خلاصة: إسرائيل حالة ديمقراطية ملتبسة:**

أشرنا إلى تسجيل عزمي بشارة تناقضاً في جوهر الديمقراطية الإسرائيلية، لأنها تفشل في أن تفعل ما تفعله الدولة القومية الديمقراطية التي تحول المواطنة إلى أساس الانتماء إلى الأمة الحديثة بغض النظر عن أصول المواطنين القومية، كما أن إسرائيل لا تستطيع حتى تخيل الفصل بين الدين والدولة. (بشارة، 2005، ص 16)

ويؤكد بيت هلاحي Bait Hallahmi أن إسرائيل لا تستطيع أن تكون ديمقراطية؛ لأن ذلك يعني توقعها عن أن تكون دولة يهودية، لذلك لا يشير الإعلام الإسرائيلي إليها بوصفها دولة ديمقراطية، وإنما دولةً يهوديةً وديمقراطية. "إن سبب ذلك هو أن الاكتفاء بعبارة دولة ديمقراطية يعني نفس فكرة يهودية الدولة." ومن هنا تفشل فكرة المواطنة الإسرائيلية Nationality وذلك بسبب وجود التباين بين الجنسية الإسرائيلية Citizenship التي تشمل اليهود وغير اليهود والمواطنة التي لا تشمل إلا اليهود. (Hallahmi, 2008) ويذهب إلى مثل هذا الرأي وليد سالم الذي يرى في الدولة العبرية "اثوقراطيا" كما أن "تحول إسرائيل من الاثوقراطيا إلى الديمقراطية مرهون بتنازلها عن كونها دولة لليهود فقط، وتحولها إلى دولة لكل مواطنيها." (سالم، 2000، ص188)

لكننا نعاود التأكيد على أن هذا كله لا يساوي القول بوجود تناقض نظري عند وصف إسرائيل بالديمقراطية، فقد كانت الولايات المتحدة مثلما رأينا دولة البيض فقط زمناً طويلاً مع كونها دولة ديمقراطية تثير إعجاب العالم أجمع، وهذا بالطبع لا ينتقص من أهمية المثالب التي يلفت هلاحي وغيره نظرنا إليها، فإسرائيل تعاني فعلاً من مشكلة تمييز عنصري أو اثني أو ديني أو كلها معاً، ولا بد أن إصرارها على يهودية الدولة أمر غير أخلاقي وغير عادل، ولكن ذلك أمر، والقول بأن الديمقراطية ذاتها تتسلف من جذورها أمر آخر. وبسبب الثنائية استبدادي/ديمقراطي القائمة في نظرية السياسة ونظرية الديمقراطية بالذات، فإن إسرائيل لن تجد مكانها مهما تعرضت للنقد بين الدول الاستبدادية. وهو أمر لا يسر من يريدون القول بأن إسرائيل لا تمثل دولة ديمقراطية أخلاقية، أو أن إسرائيل بلد تمييز عنصري أو أبارتهايد، وذلك بالطبع يعود إلى إشكالية تتعلق بامتياز الديمقراطية المضمرة. إسرائيل في فهمنا بلد ديمقراطي يميل إلى تبني بعض خصائص الأنظمة الاستبدادية، ويمارس خلطته الخاصة فيما يخص الهيمنة غير المباشرة أو الإخضاع بالإكراه. وليس في هذا ما ينفي أو يسوغ الظلم التاريخي الصارخ الذي تعرض له الفلسطينيون، ولكن ذلك ليس جوهرياً في موضوع الديمقراطية ضمن تعريف إجرائي مبسط يرتبط بمسألة الانتخابات وتداول السلطة، المشكلة هنا موجودة لدى كتاب يصرون على أحكام قيمية تتعلق بالديمقراطية، ولا يهدف هؤلاء الكتاب إلى القول بأن

إسرائيل دولة غير ديمقراطية مثلما هي السعودية مثلاً أو تشيلي بينوشيه Pinochet. إنهم بمعنى ما يحثون النخب الإسرائيلية على السلوك وفقاً للنموذج الديمقراطي، لكن ذلك النموذج المزعوم ليس مشتقاً من التجربة، وبالرغم من إمكانية انتقاد سلوك الدولة الديمقراطية، إلا أن ذلك لا يساوي القول بأنها دولة استبدادية، لا بد من الكف عن استخدام مصطلح الديمقراطية بشكل "غنائي" وربطه بأشكال القيم الإنسانية العليا ربطاً تعسفياً غير مشتق من التجربة، وفي هذه الحال يمكن للمرء أن يرى جوهر الديمقراطية وحدودها.

تتجح الديمقراطية الإسرائيلية "تتجح" بإجراءاتها ضد السكان الأصليين الفلسطينيين في البقاء على قيد الحياة، وذلك على الرغم من أن هذه الإجراءات ذاتها تجعلها ديمقراطية منخفضة الكثافة، لا مناص من إبقاء الأقلية العربية الفلسطينية تتأرجح بين الاندماج من دون مساواة إلى الفصل من دون أتونوميا. حيث لا يشمل الاندماج مساواة جماعية للفلسطينيين في إسرائيل، بل مساواة فردية منقوصة، والدولة تريد الفصل بين المجموعتين من خلال خطاب الأغلبية، وهي تريد للعرب الفصل من دون اعطائهم الحقوق الجماعية للأقلية القومية. (مصطفى، 2009، ص 27)

وتسوغ إسرائيل سياسات الاحتلال وسياسات التشريع التمييزية بحجة الدفاع عن الديمقراطية، وهو من وجهة نظر معينة تدمير للديمقراطية بحجة حمايتها، ومن ناحية أخرى تقول نيتا عمار Amar إن الديمقراطية الإسرائيلية تدافع عن هوية الدولة، إذ لا بد من حماية هوية إسرائيل اليهودية. وهذا الخيار كان اختيار الدولة منذ ولادتها، ولذلك تمت التضحية بفكرة دولة لكل مواطنيها، كما تم إضعاف الخطاب المدني لمصلحة خطاب ديني- اثني - قومي. في هذا السياق مهما كانت واجهة حقوق الإنسان والمساواة فإنها لا تضمن ممارسة خالية من التمييز الموهوس بنسبة المواليد العالية لدى الأقلية الأصلية الفلسطينية. (Amar, 2011)

ويطور القانون دائماً باتجاه "حرمان أبناء الأقلية الفلسطينية من إمكانية النضال بطرق ديمقراطية من أجل تحويل دولة إسرائيل من دولة قومية مُعرّفة بمفاهيم إثنية ثقافية ضيقة، إلى دولة مدنية." (جمال، 2009، ص 68) وينطوي ذلك على أن ممارسات إسرائيل، وإن تحلت بفنون الخطاب الذي يحاول تغطية الوقائع باللعب على أوراق مرغوبة من قبيل الديمقراطية وقيمتها، إلا أنها تظل قشرة يمكن أن تزاح ليظهر من التمييز والممارسات المناقضة للديموقراطية/المثال بشكل كبير، وبناء عليه فلا يبدو لنا أن جملة الممارسات الإسرائيلية يمكن أن تتفق مع الحدود الدنيا من خصائص الديمقراطية ذات الكثافة العالية، ولعل الطريقة

الوحيدة لإنقاذ الوصف "الديمقراطي" لإسرائيل إنما يكون بالاكتماء بأنها تجري انتخابات نزيهة دورية يمتلك الجميع فيها حق التصويت والترشح للكراسي المختلفة.

لكن هذه الديمقراطية ليست مختلفة كثيراً عن أنظمة تعسفية تتصف بصفات سلبية عديدة، وإذا كان تعريفنا قادراً على أن ينفذ إسرائيل من تهمة أنها غير ديمقراطية، فإنه يوقع الديمقراطية ذاتها في وضع تصبح فيه ديمقراطية من دون محتوى قيمى يعد مسؤولاً عن تفضيل الناس لها، ولا بد أن هذا النوع من الديمقراطية لا يعد مكسباً لحقوق الإنسان والمواطن، ولن يعني الكثير بالنسبة للمرء إن كان بلده ديمقراطياً أو غير ذلك إذا كان وصف الديمقراطية لا يضمن حماية شيء من حقوق الإنسان، لكن ذلك هو أكثر ما زودتنا به الديمقراطية المشتقة استقنائياً من التجربة، وإسرائيل لا تشكل بدعة في كثير أو قليل، إنها بلد ديمقراطي يقوم على التمييز وعقلية القبيلة والقمع المنظم للآخر باللجوء إلى جهاز الدولة الإكراهي، إضافة إلى الفصل العنصري الذي بدأ يتفاقم في العقدين الأخيرين، لكن إسرائيل دولة تجري فيها انتخابات دورية نزيهة وعادلة ولأ يمنع أحد من المشاركة فيها بأي معنى إلا من خلال القانون الذي تلتزم به الدولة، إنها حالة من الحالات التي لا تتجح النخب فيها في إخفاء الظلم والاستغلال والإقصاء عن طريق الأيديولوجيا وما يتصل بها، فتضطر الدولة إلى استخدام طرق مباشرة، وبذلك يبدو أن إسرائيل تظل على متصل الاستبداد والديمقراطية بلداً ديمقراطياً يميل بقوة إلى ناحية النظم الاستبدادية، لأنه يمارس أشكالاً صريحة ومختلفة من الاضطهاد القومي والاثني، بما في ذلك القتل والتطهير العرقي والتهجير والاستيلاء على الأرض... الخ، لكن إسرائيل تظل بالتعريف الإجرائي المكتفي بالانتخابات، بلداً ديمقراطياً، لكن دون أن نسقط على هذه الكلمة أية أبعاد أخلاقية.

### • توصيات الدراسة:

1. ربما تظل هناك حاجة إلى التعمق في سمات الديمقراطية الإسرائيلية وخصائصها.
2. لا بد من القيام بدراسة حالات أخرى لأنظمة الحكم، وخصوصاً دول ما عرف بالربيع العربي من قبيل تونس ومصر واليمن وليبيا. وهذه الدراسات تكتسب أهمية في ذاتها إضافة إلى ضرورتها من أجل اختبار النظرية المقترحة في هذه الدراسة وتطويرها.

### • المصادر والمراجع:

#### • المراجع العربية:

1. أبو شومر، توفيق، (2006)، الصراع في إسرائيل، ط1، غزة-فلسطين، دار فلسطين للطباعة والنشر.
2. أبوساحلية، سامي، (2003)، التمييز ضد غير اليهود في إسرائيل، ترجمة ماري شهرستان، سوريا، الاوائل للنشر والتوزيع.
3. بشارة، عزمي، (2005)، من يهودية الدولة حتى شارون، رام الله-فلسطين، مواطن.
4. بنزيمان، عوزي وآخرون، (2003) إسرائيل ديمقراطية شكلية، رام الله-فلسطين، مدار.
5. الجباعي، كرمز، (2001)، المجتمع الإسرائيلي: حقائق ودلالات، بيروت-لبنان، المنارة.
6. جريدة القدس المقدسية، 2010/ 3/14.
7. جريدة القدس المقدسية، 2010/3/20.
8. جريدة القدس المقدسية، 2010/4/1.
9. جمال، أمل، (2009)، أنماط تشكل اللا مساواة القومية في إسرائيل، قضايا إسرائيلية، عدد 33.
10. رغب، ياسر، (2002)، فلسطينيو 1948: الهوية، الواقع والمستقبل، بيروت-لبنان، باحث للدراسات.
11. دلال، مروان، (2009)، قضاء إسرائيلي، تاريخ، سجلات وحدود، رام الله-فلسطين، مدار.

12. سالم، وليد، (2000)، المسألة الوطنية الديمقراطية في فلسطين، رام الله-فلسطين، مواطن.
13. شاهين، أحمد لطفي، دور القوانين الإسرائيلية في مصادرة الأراضي الفلسطينية. [www.pal-stu.com/vb/showthread.php?t=14880](http://www.pal-stu.com/vb/showthread.php?t=14880)
14. شطريت، سامي شلوم، (2005)، النضال الشرقي في إسرائيل. ت سعيد عياش، رام الله-فلسطين، مدار.
15. شليف، هرييل، (2005)، العربية كلغة اقلية في إسرائيل من وجهة نظر مقارنة، مجلة عدالة الالكترونية، عدد 14. <http://www.adalah.org/ara/publications.php#newsletter>
16. غانم، أسعد، ومصطفى، مهند، (2009)، الفلسطينيون في إسرائيل، رام الله-فلسطين، مدار.
17. محاجنة، أحمد، (2008)، الأقلية الفلسطينية والأكثرية اليهودية على ضوء الوثائق، مجلة دراسات، عدد 5.
18. محارب، عبد الحفيظ، (2005)، دراسات في المجتمع الإسرائيلي، القاهرة-مصر، مكتبة دار الكلمة.
19. مرتضى، إحسان، (2007)، الإثنيات والطوائف اليهودية في إسرائيل، بيروت-لبنان، باحث للدراسات.
20. مصالحة، نور، (1998)، أرض أكثر وعرب أقل، بيروت-لبنان، مؤسسة الدراسات الإنسانية.
21. مصطفى، مهند، (2009)، الانتخابات الإسرائيلية العامة وتفاقم خطاب الطابع الإثني ل "الدولة اليهودية"، قضايا إسرائيلية، عدد 3.
22. نغيي، موشيه، (2005)، في أسفل المنزلق: تأملات في طريق التدهور السريع، رام الله-فلسطين، مدار: المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية.
23. بييري، يورام، (2004)، الصحافة الإسرائيلية: عودة إلى النموذج القديم المجنّد والمنضبط، في يورام بييري وآخرون، الجيش يحتكر تفسير الواقع، رام الله-فلسطين، مدار: المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية.

### المراجع الأجنبية

24. Arjan, Fased. Barry, Nigle. "Israel Discovers that Democracy is not an Israeli Value", the electronic INTIFADA 22-5-2003. [www.electronicintifada.net/v2/article1512.shtml](http://www.electronicintifada.net/v2/article1512.shtml).
25. Becker, Carl, (1941) Modern Democracy, New Haven-USA, Yale University Press.
26. Bohman, James, (1996), Public Deliberation, Cambridge, Massachusetts-USA, MIT press.

27. Cohen, Erich. In: Kimmerling, baruch, (1989), The Israeli State and Society, New York–USA, State university of New York Press.
28. Eckstein, Harry, (1992), Regarding Politics, Berkeley–USA, University of California Press.
29. Marciano, Alain, Josslin, Jean–Michel, And Elgar, Edward, (2007) Democracy, Freedom, and Coercion. Cheltenham–UK, Edward Elgar Publishing.
30. Moore, Barrington, (1993), Social Origins of Dictatorship and Democracy: Lord and Peasant in the Making of the Modern World, Boston–USA, Beacon Press.
31. Rustow, Dankwart A., (1970), Transitions to Democracy: Toward a Dynamic Model, *Comparative Politics*, Vol, 2, No. 3.
32. Rahbek, Birgitte, (2005), Democratization in the Middle East: Dilemmas and Perspectives, Aarhus– Denmark, Aarhus University Press.
33. Santos, Bouventra De Sousa, (2005), Democratizing Democracy, London–UK, Verso.

#### مراجع الإنترنت

34. Palestinians in Israel's 'democracy': The Judaization of the Galilee in:  
www.middleeastmonitor.org.uk/resources/briefing–papers/806–palestinians–in–israels–democracy–the–judaization–of–the–galilee.
35. <http://www.mfa.gov.il/mfa/government/branches%20of%20government/executive/israeli%20democracy%20–%20how%20does%20it%20work> . accessed: 2010/4/–5
36. Benjamin Pogrund. Israel is a democracy in which Arabs vote – Not an apartheid State.  
[http://www.zionism–israel.com/ezine/Israel\\_democracy.htm](http://www.zionism–israel.com/ezine/Israel_democracy.htm)
37. [http://www.youtube.com/watch?v=q38I–6x\\_ad0](http://www.youtube.com/watch?v=q38I–6x_ad0)
38. [www.globa/research.ca/articles/ben108A.html](http://www.globa/research.ca/articles/ben108A.html)
39. [http://www.alternativenews.org/index.php?option=com\\_content&view=article&id=2450](http://www.alternativenews.org/index.php?option=com_content&view=article&id=2450)

# Autocracy and democracy: A study in the democracy phenomenon in the light of the failure of “The Arab Spring”: Israel as the case study

Najeh Shaheen

Bethlehem University - Ramallah / Palestine, Najehshahin@yahoo.com

## Abstract

*This research investigates democracy in the light of the failure of the wave of democratization that Arab countries were supposed to witness. It has become evident that democracy is not a compulsory path for all nations towards "progress" and modernity. This led us to develop the idea of democracy by proposing a theory to explain democracy and autocracy; we argue that there are three forms of social / political exploitation related to the success of democratization:*

*1. An opaque exploitation manifested in "advanced" industrial capitalism in the “western” countries where the public think that their welfare is their individual affair and the state is not responsible for their economic status, poverty or wealth. This situation allows democracy to thrive because of the absence of regime’s most serious challenge: responsibility for social misery, which requires change and revolution.*

*2. When the exploitation is visible, as in the case of the pre-industrial countries, where the accumulation of wealth is obtained by taking the surplus directly and violently. This process requires the interference of the state apparatus of coercion. Democracy in this situation leads to the demise of the regime immediately through the ballot box.*

*3. There is a situation in which a country oscillates politically between democracy and autocracy, which applies to Turkey, Israel, and Tunisia. I call this situation is the obscure case.*

*We present Israel as a model for low-density democracy that oscillates between control through the use of media, ideology and control through the use of the coercive state apparatus. In this context, the Palestinian Arabs seem to be a problem that remains the main reason for placing Israel in the middle position between democracy and autocracy. This subject is discussed in detail to understand the mechanisms of its work, and to try to predict its evolution.*

**Keywords:** *Opaque exploitation, transparent exploitation, obscure situations, class domination, democracy vs. autocracy, the center vs. periphery, democratic transition.*